الفصل بين المتلازمين في القرآن الكريم

« دراســـــة نحويـــــة »

إعـــداد

الدكتور / الشحات أحمد بدوي السماحي
مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

المـقدمـــة

الحمد لله، والصلاة و السلام علي رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلي آله ومن ولاه واهتدى بهداه.

وبعـــــــد

فحين وضع النحاة للجملة النحوية نمطا جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجاتٍ متفاوتة من الارتباط، وجعلوا أقوي الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلي الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلي الجملة أجنبيا عنها وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبي، وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لما لها من استقلا ل في الفهم يحول دون نسبتها إلي مجرى الكلام.

و لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو ومصادره، و الدراسة فيه شرف لا يضاهيه شرف كان موضوع هذا البحث :

« الفصل بين المتلازمين في القرآن الكريم " دراسة نحوية »

وقيدته بالدراسة النحوية للاحتراز من الفصل البلاغي الذي يقوم على حذف حرف العطف.

والمراد بالمتلازمين هنا ما لا يستقلان بإفادة المعنى كالأداة ومد خولها، والمتبوع و تابعه، والمضاف و المضاف إليه، فإن استقلا بإفادة المعنى وذلك كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، لا يكون ما بينهما من باب الفصل و إنما يكون من باب الاعتراض أو باب التقديم.

ويكون الفصل بين المتلازمين بفاصل هو دون الجملة، إلا أن تكون الجملة ذات محل إعرابى فيجوز الفصل بها كما في قوله تعالى: ﴿ جح جم حج حم خج﴾ حيث فصل بين فعل الأمر " آتوني " ومفعوله "قطرا" بجواب الأمر. وإنما جُعل ذلك فصلا مع أنه جملة تامة التكوين، لأنها على الرغم من

تمام تكوينها لم تستوف شروط الجملة المعترضة وبخاصة شرط كونها أجنبية عن السياق ولا محل لها من الإعراب، ومن الواضح أن الفعل " أفرغ " مجزوم في جواب الأمر، ومن ثم يكون جوابا لا اعتراضا. ويجوز في الجملة أن تكون من قبيل التنازع ولكن التقدير الأول أوضح و لا يحتاج إلى القول بالحذف.

فالجملة تكون كالمفرد إذا كان لها محل من الإعراب، لأنها حلت محله و اتخذت لنفسها إعرابه فالفصل بها كالفصل بالمفرد، أما إذا كانت الجملة أجنبية على التركيب، ولا محل لها من الإعراب، وكانت مستقلة بإفادتها، فإن الفصل بها يسمى الاعتراض،فالجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب،

وإنما هي تعبير خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع٠

والفصل بين المتلازمين كثير وقد جاء في القرآن الكريم وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم و لا يستنكر عندهم.

هذا وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة عشر مبحثا وخاتمة:

المقدمة : وفيها بيان للموضوع و أهميته.

التمهيد : بين الفصل والاعتراض.

المبحث الأول : الفصل بين العاطف و المعطوف.

المبحث الثاني : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

المبحث الثالث :الفصل بين الصفة و الموصوف

المبحث الرابع :الفصل بإلا بين الصفة والموصوف

المبحث الخامس : الفصل بين البدل والمبدل منه.

المبحث السادس : الفصل بين المؤكَّد و المؤكِّد.

المبحث السابع : الفصل بين "كي " و معمولها.

المبحث الثامن : الفصل بين " أن "المخففة وخبرها.

المبحث التاسع :الفصل بين " كأن " المخففة وخبرها.

المبحث العاشر : الفصل بين " لا "النافية للجنس واسمها

المبحث الحادي عشر : الفصل بين الحال و صاحبها.

المبحث الثاني عشر : الفصل بين المصدر و معموله.

المبحث الثالث عشر : الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث.

تمهيـــــد

بين الفصل والاعتراض

قد يأتي في سياق الكلام ما يقطع الاتصال و التجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة علي خلاف الأصل، وهذه التراكيب تكون دون الجملة فيسمى ورودها (الفصل) وتكون جملة فيسمى ورودها (الاعتراض).

مفهوم الفصل

يراد بالفصل أن يأتي عنصر دون الجملة أي غير مستقل بالإفادة٠لاينتمى للسياق الأصلي للتركيب فيقع فيه بين عنصرين متلازمين بجامع الصلة أو الإسناد أو المجازاة أو نحو ذلك مخالفاً بذلك مطلب التضام٠

ويتنوع عنصر الفصل إلي أنواع أشهرها : القسم، الظرف، الجار والمجرور، والنداء وإن لم يعتد به ابن جني فاصلا لكثرته في الكلام.

والعنصران اللذان يقع الفصل بينهما قد يكونان اسمين كالفاعل و المفعول، أو فعل ومطلوبه كالفعل و الفاعل،أو حرف و ما دخل عليه كحرف العطف والمعطوف، ولهذا التنوع تفرق حديث النحاة عن ظاهرة الفصل في أبواب النحو بحسب هذه العناصر٠

والفصل من حيث هو مصطلح نحوي يختلف عن الفصل البلاغي الذي يتحقق بعدم استعمال حرف العطف، والذي يقابلون بينه وبين الوصل بعطف الجمل بعضها علي بعض.

مفهوم الاعتراض:

الاعتراض كالفصل إلا أن الفاصل فيه يكون جملة مستقلة بالإفادة، سواء كانت خبرية أو إنشائية، ولا يكون لها محل من الإعراب،لكنها لا تنفك عن الجملة الأصلية التي دخلها الاعتراض، ولا تزول عنها من حيث معناها.

ويمكن تعريف الاعتراض بأنه : اعتراض مجري النمط التركيبي للجملة

بتركيب مستقل يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها [١].

جاء في الارتشاف أن جملة الاعتراض هي جملة مناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد بعضها من بعض المقتضى كل للآخر [٢].

وحاصل الاعتراض أنه جملة لا محل لها من الإعراب تتوسط بين أجزاء جملة مستقلة أخرى و تقع الجملة الاعتراضية في مواضع عديدة تصل إلي سبعة عشر موضعاً [٣] كالمعترضة بين الفعل ومرفوعة وبين المبتدأ و خبره.

قواعد الفصل:

للفصل قواعد و أحكام منثورة فى كتب النحو لكن كلاً منهما مخصوص بموضعه، فلا يوجد من القواعد العامة لهذه الظاهرة سوى النزر اليسير كقول ابن جني :وعلي الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قبح الفصل بينهما وقول العكبري : الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز.

أماما عدا ذلك فهي أحكام خاصة بمواضعها من أبواب النحو التي يقع فيها الفصل كباب الإضافة وباب النعت وباب العطف وغيرها وهي أحكام تبين ما يجوز الفصل به في موضع ما و ما لا يجوز من ذلك. والقاعدة الأساسية في ذلك اتصال الفاصل بمعنى الجملة بألا يكون أجنبيا.

قواعد الاعتراض :

ذكر النحاة من قواعد الاعتراض و شروطه ثلاثة أمور، فاشترطوا في الجملة المعترضة :

---

(١) الفصل و الاعتراض في النحو العربي. د/ صالح الشاعر

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٦١٣ وينظر المساعد ٢/٤٩-٥٠.

(٣) مغنى اللبيب ٦/٦٢٧ و همع الهوامع ٢/٢٥٣ ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ج٤ص٣١٩ و الخصائص ١/٣٣٧.

١ – أن تكون مناسبة للجملة التي دخلها الاعتراض، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه علي حال من أحوالها، وهذا مؤداه أن تكون متصلة بها في المعني، وقد ذكر ابن هشام أن الجملة المعترضة تفيد الكلام تقوية وتسديدا أو تحسيناً، فاتصالها بمعنى الكلام يزيد فيه و يحسنه وإذا لم يراع هذا الاتصال فسد المعنى.

٢ – ألا تكون معمولة لشئ من أجزاء الجملة التي دخلها الاعتراض،لأن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شئ من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض، ولهذا يصح سقوط الجملة الاعتراضية ولا يؤدى سقوطها إلى اختلاف في التركيب ولا في أصل المعنى.

٣ – أن يكون الفصل بها بين الأجزاء المنفصلة بذاتها،ويظهر معنى هذا الشرط بالنظر إلى بعض الحروف التي تتصل بما تدخل عليه فيكونان كالكلمة الواحدة كما في آل التعريف وسين التنفيس و بعض حروف الجر كالباء و اللام،فالاعتراض بينها و بين مد خولها لا يصح ولا يستقيم [١].

قيمة الفصل والاعتراض:

يبدو في ظاهرتي الفصل والاعتراض شئ من الغرابة،ففيهما خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب،وهذا الخروج لابد له من علة، لأن سير السياق النحوي للكلام بالترتيب الذي يوصل إلى تأدية معناه من غير معوقات أمر مهم في البيان،وليس بالشئ الهين الذي تستباح مخالفته ما لم تكن فائدةٌ تجتني من وراء المخالفة [٢].

ويبدو في الفصل والاعتراض شبه بالتقديم، وابن عصفور يعد الفصل من التقديم صراحة يقول : وأما تقديم بعض الكلام على بعض فمنه الفصل بين المضاف والمضاف. ويجعله ابن جني من الحمل علي المعنى [٣]، إلا أنه يصله بالتقديم والتأخير لما يبدو في ظاهره منه، إذ يمكن وصف معظم صور الفصل

(١) ينظر همع الهوامع ٢٥٣/٢

(٢) الفصل و الاعتراض في النحو العربي. بحث من إعداد :د.صالح الشاعر.

(٣) الخصائص ٤١١/٢،٤٠٤

بأنها من قبيل التقديم و التأخير للمعمولات، لكنه تقديم من نوع آخر، فهو يخضع بالدرجة الأولي لذوق المتكلم الذي يرى في تعجيل ورود تركيبٍ ما مُلْحَة، فيأتي به قبل تمام فائدة الكلام الأول.

والفرق الواضح بين الفصل والتقديم أن التقديم مرتبط بمبدأ الرتبة حيث يكون لكل من المقدم والمؤخر فيه رتبة،محفوظة كانت أو غير محفوظة.

في حين يرتبط الفصل بما هو حر الرتبة، ومن أبرز الأمثلة علي ذلك :الفصل بالظرف و بالجار اللذين يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ويكفل النظام النحوي لهما حرية الحركة بالتقديم والتأخير.

وما من شك في أن التركيب الوارد فاصلاً أو معترضاً يكون غريباً وقلقاً في موضعه من الكلام. ولعل هذا ما يجعله بارزاً واضحاً،يثير الانتباه،ويلفت التفكير،فتظهر قيمته البيانية والمعنوية التي عبر عنها ابن جني في باب الاعتراض حيث قال:والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن. ودالٌ علي فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه.....

وقد أكد علي كثرته وجريانه مجري التأكيد بقوله :اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، وقد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجري التأكيد. وإنما كان الاعتراض جارياً مجري التأكيد لأنه في معناه فهو كالتنبيه القوي للسامع إلي شئ يريده المتكلم كدعاء أو قسم بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو غير ذلك، فشأنه في ذلك شأن التقديم للأهمية(١).

المبحـــــث الأول

الفصل بين العاطف والمعطوف

اختلف العلماء في الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمعطوف

(١) الخصائص ٣٣٥/١ – ٣٤١

المرفوع أو المنصوب حيث منع منه الكسائي [١] والفراء وأبو علي الفارسي [٢] وابن أبي الربيع [٣] في السعة والاختيار وجعلوه مختصاً بالشعر. فإذا قلت : ضربت زيدا وعمراً، وأنا أضرب زيداً وعمراً، فإن حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه حتى كأنك قلت : ضربت زيداً – ضربت عمرا، وأنا أضرب زيداً – أضرب عمراً. وهو يقصر عن رتبة الفعل لأنه حرف، وإنما قام مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنب التكرار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعمل فيه بجنبه نحو أن تقول : أضرب زيداً اليوم وعمراً غداً، ويقبح أن تقول : وغداً عمراً، فتفصل الواو من معمولها الذي هو عمروُ بالظرف الذي هو غداً، لأن في ذلك إجراء للحرف مجري الفعل لأنك تقول : اضرب غداً عمراً ولا يكاد يوجد هذا في حال الاختيار، وإنما يكون ذلك في الشعر نحو قول الأعشى[٤]:

يوماً تراها كشبه أردية الـ .:. عُصْب ويوما أديمها نغِلا

وذلك أن (أديمها) منصوب بالواو لأنه قائم مقام الفعل الذي قبله وهو (تراها) حيث إن أديمها معطوف على الضمير الذي في تراها، وقد فصل بين الواو وبين ما نصبه بالظرف الذي هو (يوما) وذلك جائز على قبح ولا يكون في غالب الأمر إلا في الشعر. ولولا الشعر لكان القياس أن يقول : وأديمها يوما نغلا.

ويجوز عند ابن أبي الربيع أن يكون على إضمار فعل دل عليه (ترى) المتقدمة ويكون بمنزلة : هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً. التقدير : وضرب عمراً[٥].

---

(١) رأي الكسائى والفراء في شرح الكافية للرضي١/١٠٣٥.

(٢) الإيضاح ص ١٣٥و ضرائر الشعر ص٢٠٦.

(٣) البسيط ص١٠١٩.

(٤) البيت من المنسرح،وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٤، ولسان العرب٦/٧ "خمس"،١١/٦٧٠"نغل"،١٢/١٠"أدم"،وبلا نسبة في الخصائص٢/٣٩٥،وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٦.

(٥) البسيط ص ١٠١٩.

ورُدّ بأن البيت ليس بمنزلة هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمراً، لأن ضارباً إذا كان بمعنى الماضي لا يصح له عمل في الاسم، والفعل يصح له العمل في الاسم إذا عطف، فهذا بمنزلة : ضربت زيداً وعمراً،فكما لا يصح لأحد أن يقول:إن هذا علي إضمار فعل تقديره : وضرب عمراً،لا يصح أن يقال هنا : إن (أديمها) محمول علي فعل مقدر، لأن الأول مع وجود حرف العطف مهيأ للعمل في الأديم، فينبغي أن يقال : إنه عامل فيه. وكان القياس أن يلي حرفَ العطف الاسمُ لكن فصل بينهما بالظرف للضرورة.

وذهب بعض العلماء منهم ناظر الجيش إلى أن البيت ليس فيه فصل بين حرف العطف و المعطوف، وينبغي أن يقال : إن حرف العطف عطف يوما على يوم المتقدم وأديمها على الهاء ونغلا على كشبه أردية العصب. لأن قوله : كشبه أردية العصب في موضع الحال وهو يتعلق بمحذوف تقديره كائنة كشبه أردية العصب،فكأنه قال: يوما تراها شبيهة بأردية العصب ويوما أديمها نغلا(١).

وأجيب بأن هذا لا يصح إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ولا يجوز ذلك في غيرها، إذا قلت : ضربت زيدا اليوم وعمرا أمس. لم يجز أن يقال : إن أمس معطوف على اليوم، لأن حق المعطوف أن يتنزل منزلة المعطوف عليه، وأنت إذا قلت : ضربت زيدا اليوم. فاليوم بيان للزمان الذي وقع ضربُ زيدٍ فيه، فيجب في المعطوف عليه أن يكون كذلك، وأنت إذا قلت : وأمس عمرا، فليس (أمس) بيانا لزمان ضرب زيد فقد اختلفا فلا يصح العطف(٢).

وإذا كان لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف والعامل فعل فعدم جوازه والعامل اسم فاعل أحق وأولي، فإذا قلت : هذا رجلٌ ضاربٌ زيدا وعمرا،فإن الواو قائمة مقامه، فكأنك قلت : هذا رجل ضاربٌ زيدا ضاربٌ عمرا، وإذا كان اسم الفاعل فرعا علي الفعل،وكانت الواو قائمة مقامه كانت فرع الفرع فيكون هنا أبعدَ

(١) ينظر البسيط ص ١٠١٩ و تمهيد القواعد ص ٣٥١٨.
(٢) البسيط ص ١٠٢٠.

عن الفعل بدرجتين،ولما كان كذلك كان أمرها إذا قامت مقام اسم الفاعل أضعف منه إذا قام مقام الفعل، فقولك : هذا رجل ضاربٌ زيد اليوم وعمرا غدا أقبح من قوله : ويوما أديمها نغلا. لأن العامل في البيت فعل وهو تراها.

قال عبد القاهر الجرجاني: اعلم أنه لا يتم أن نجعل الظرف إذا هو وقع بين الواو وبين المفعول في قولنا : هو ضاربٌ اليوم زيدا وغدا عمرا، فصلا حتى نجعل الواو لا يعطف من جميع معمولات الفعل وما يعمل عمل الفعل إلا شيئا واحدا، وأن نجعلها في قولنا :أعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا، لا تصنع شيئا أكثر من أن تعطف عمرا علي زيد،ولا يجعل لها في نصب الدينار تأثيرا ولا نجعلها قد نابت عن أعطيت في نصبه كما نابت عنه في نصب عمرو،وذلك ما لا شبهة في امتناع القول به٠ إذا لم يصح القول بذلك كان حال الظرف مع المفعول كحال المفعول الثاني مع الأول فكما أنك لوقلت: أعطيت زيدا الدرهم والدينار عمرا. لم يكن الدينار فصلا بين الواو وما عُطف بها ولكن تقديما لأحد معموليها علي الأخر،كذلك إذا قلت:هو ضاربٌ زيدا اليوم وعمرا غدا. لم يكن غدا فصلا بين الواو وما عطف بها بل تقديما لمعمول لها علي معمول،ذلك لأنها كما تنوب عن العامل في نصب المفعول كذلك تنوب عنه في نصب الظرف،وليس الظرف معمول شئ غيرها حتى يكون فصلا بينها وبين ما عُطِفَتْ ولا هي عاطفة للمفعول وحده دون الظرف بل هي عاطفة لهما جميعا.

وسبب الشبهة في هذا أن العادة قد جرت بأن توضع اليد من بين معمولات العامل علي واحد أبدا فيقال:قد عطفت الواو كذا علي كذا ولا يُعْرَض لذكر الباقي، فإذا قيل قد جري ضربت زيدا أمس وعمرا اليوم. قالوا : عطفت الواو عمرا علي زيد،وانتصب اليوم علي الظرف، وذلك للتقريب علي المتعلم ولو كان الحرف لا يعطف من معمولات الفعل إلا واحدا وكان ما عدا ذلك الواحد غير داخل في حكمه لكان ينبغي إذا قلت : أعطي زيدٌ عمرا درهما وبكرٌ عبد الله دينارا،أن تكون لم تعطف بالواو إلا الفاعل علي الفاعل ويكون المفعولان قد انتصبا بأنفسهما ودخلهما الإعراب بغير عامل ولا نائب عن عامل، وهذا بين

الفساد. وإذا اثبت صحة المسألة التي هي قولنا : هو ضاربٌ زيدا اليوم وغدا عمرا، وبان أنه لا يكون غدا فصلا بين الواو ومعمولها بل تقديما لمعمولها علي آخر، وأن لا فصل بين تقديم الظرف علي المفعول المنتصب بالواو، وتقديمه علي المفعول المنتصب باسم الفاعل، فكما لا قبح في أن تقول : هو ضاربٌ اليوم زيدا، فتقدم اليوم علي زيد، كذلك لا قبح في أن تقول : وغدا عمرا فتقدم غدا علي عمرو. وذلك لأنك لست تفصل في الحالين بين العامل ومعموله ولكن تقدم أحد معموليه علي الآخر [١]. وكلام عبد القاهر هذا معناه أن الفعل المتعدي لواحد يكون متعديا لاثنين وهذا لم يقل به أحد.

وذهب كثير من العلماء منهم ابن مالك [٢] والرضي [٣] وأبو حيان [٤] وأبو عبد الله السلسيلي [٥] والشيخ خالد الأزهري [٦] إلي جواز الفصل بالظرف وغيره بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب في حال الاختيار، فيجوز الفصل بالقسم نحو : قام زيد ثم والله عمرو، إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول : ثم والله قعد عمرو، لأنه تكون الجملة إذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفا علي ما قبله، بل الجملة القسمية إذن معطوفة علي ما قبلها. ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو : أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً. وبالظن نحو : خرج محمد أو أظن خالدٌ.

واشترط ابن مالك لجواز ذلك ألا يكون المعطوف فعلا، فإن كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل فلا يجوز : قام زيد و عندك قعد، ولا : زيد يقوم

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ص ٥٢٠- ٥٢٣.
(٢) شرح التسهيل ٣٨٤/٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨.
(٣) شرح الكافية ١٠٣٥/١
(٤) ارتشاف الضرب ص ٢٠٢٣
(٥) شفاء العليل ص ٧٩٨.
(٦) موصل النبيل ص ١١٤٢

وفي الدار يقعد [١].

ولا يظهر لامتناع الفصل إذا كان المعطوف فعلا وجه، والظاهر أنه لا فرق بين الفعل و الاسم في ذلك [٢].

كما اشترط ابن مالك أيضا إذا كان الفصل بالقسم أن يكون العاطف علي أكثر من حرف فقال : وغير الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو : قام زيد ثم والله عمرو، وما لك دينار بل والله درهما. فلو كان فاءً أو واواً لم يجز هذا الفصل لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلي ما يتصل بهما من غيرهما [٣].

واشترط الرضي والمغاربة [٤] ألا يكون العاطف الفاء أو الواو لكونهما علي حرف واحد فلا تنفصلان عن معطوفيهما ولا '' أم'' لأن '' أم'' العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب [٥]. فإن كان العاطف علي حرف واحد لم يجز الفصل إلا في الضرورة ولم يفرقوا في الأمرين بين الاسم والفعل [٦].

وهذا الشرط غير ظاهر لأنه قد جاء في القرآن الكريم الفصل بين العاطف والمعطوف، والعاطف علي حرف واحد وفي هذا رد عليهم في ذلك. ومن أجاز الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب استدل بأنه قد جاء في القرآن الكريم آيات كثيرة فيها فصل بين العاطف والمعطوف، منها :

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٨٤،وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش٧/٣٥١٨

(٣) الكافية الشافية ص١٢٣٨

(٤) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص١١٤٢، وناظر الجيش ٧/٣٥١٨

(٥) شرح الكافية للرضي ١/١٠٣٧

(٦) المساعد ٢/٤٧٨ وموصل النبيل ص ١١٤٢

قوله تعالى:چ ذ ث ث ث ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ [١] فـ "أمة " هو المفعول الأول ومن " ذريتنا " حال منها لأنه في الأصل صفة نكرة، فلما قدم عليها انتصب علي الحال، و" مسلمة " هو المفعول الثاني، والأصل : " واجعل أمة من ذريتنا مسلمة " فالواو داخلة في الأصل علي " أمة " وإنما فصل بينهما بقوله "من ذريتنا" وهو جائز لأنه من جملة الكلام المعطوف. وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال. وأبو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به، كما أن من النحويين من منع الفصل بالظرف بين حرف العطف إذا كان علي حرف واحد وبين المعطوف [٢].

وقوله تعالى : چ ڻ ڈ ڈ ۇ ۇ ہ ہ ہ چ[٣] فأشد منصوب علي الحال من "ذكرا" لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له كقول الشاعر [٤] :

لمية موحشا طلل .:. يلوح كأنه خلل

"موحشا" حال من "طلل" لأنه في الأصل صفة، فلما قُدِّم تعذر بقاؤه صفة فجعل حالا. ويجوز في" ذكرا " أن يكون معطوفا علي محل الكاف في "كذكركم" وهذا يلزم منه الفصل بين حرف العطف "أو" والمعطوف وهو"ذكرا" بالحال

---

(١) البقرة آية١٢٨

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١١٦/١ والبحر المحيط ٣٨٩/١ والدر المصون ١١٥،١١٦/٢

(٣) البقرة آية ٢٠٠

(٤) البيت من مجزوء الوافر،وهو لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٦،وخزانة الأدب ٢١١/٣،والتصريح ٣٧٥/٦،وشرح شواهد المغني٢٤٩/١، والكتاب١٢٣/٢،ولسان العرب٣٦٨/٦(وحش)،والمقاصد النحوية١٦٣/٣،وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٤٧،وخزانة الأدب٤٣/٦،والخصائص٤٩٢/٢،وشرح الأشموني٢٤٧/١،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٨٢٥،١٦٦٤،ولسان العرب٢٢٠/١١(خلل)، ومغني اللبيب٨٥/١، ٤٣٦،٦٥٩/٢.

وهو"ذكرا" بالحال وهو "أشد".

وبعض النحويين نصوا علي أن الفصل بينهما لا يجوز إلا بشرطين،أحدهما:أن يكون حرف العطف علي أكثر من حرف واحد.الثاني: أن يكون الفاصل قسما أو ظرفا أو جارا ومجرورا،وأحد الشرطين موجود وهو الزيادة علي حرف، والآخر مفقود وهو كون الفاصل ليس أحد الثلاثة المتقدمة. وأجيب بأن الحال مقدرة بحرف الجر ومشبهة بالظرف فأجريت مجراهما [١].

قوله تعالي: ﭽ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ﭼ [٢]، وقوله تعالي : ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ں ں ڻ ﭼ [٣].

وهما من الآيات التي استشهد بها كل من ابن مالك [٤] وعبد القاهر [٥] والسلسيلى [٦] علي وقوع الفصل بين العاطف والمعطوف في القرآن الكريم، فـ " حسنة " الثانية مفعولة معطوفة بالواو علي " حسنة " الأولى. وقوله " في الآخرة " قد وقع بينها وبين الواو فهو إذاً ظرف قد فُصِلَ به بين الواو وبين المفعول.

و" سدا " الثانية معطوفة علي " سدا " الأولي و" من خلفهم " فاصل بين العاطف والمعطوف.

ولا حجة في الآيتين الشريفتين، لأن هذا من عطف المجرور علي المجرور والمنصوب علي المنصوب فـ " في الآخرة " معطوف علي " في الدنيا " و" حسنة " علي " حسنة " وكذلك " من خلفهم "عطف علي " من بين أيديهم " و"

---

(١) التبيان ١٦٤/١ والبحر المحيط١٠٤/٢ والدر المصون ٣٣٩،٣٤٠/٢ ومغني اللبيب٩٤/٥

(٢) البقرة آية ٢٠١

(٣) يس آية ٩

(٤) شرح التسهيل ٣٨٤/٣

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٢٦/١

(٦) شفاء العليل ص ٧٩٨

سدا "علي " سدا " وليس من باب الفصل في شيء [١].

ومن الآيات التي جاء فيها الفصل بين العاطف والمعطوف قوله تعالى : ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ [٢]. فالظاهر أن قوله " أن تحكموا " معطوف علي " أن تؤدوا " أي يأمركم بتأدية الأمانات وبالحكم بالعدل فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف (إذا حكمتم بين الناس) [٣].

وقيل :لا دلالة في الآية علي الفصل بين العاطف والمعطوف لأن " إذا " ظرف لابد له من عامل، وعامله إما " أن تحكموا " وهو الظاهر من حيث المعني، وإما " يأمركم " فالأول ممتنع وإن كان المعني عليه لأن ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه عند البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك ومنه الآية عندهم حيث تقدم ما في حيز الموصول هنا وهو " وإذا حكمتم بين الناس " علي الموصول وهو "أن" واستدلوا بقول الشاعر [٤] :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قوله [٥] :

---

(١) ناظر الجيش ٣٥١٨/٧

(٢) النساء آية٥٨

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨ وموصل النبيل ص١١٤٢ والدر المصون ٩،١٠/٤

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه٢٨١/٢ وقبله:ربيته حتى إذا تمعددا.وهو في خزانة الأدب٤٢٩،٤٣٠/٨، والدرر ٥٠/٢٩٢،٢/١ والمحتسب٣١٠/٢ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر١٤٢/٨ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢ وشرح المفصل ١٥١/٩ والمنصف١٢٩/١.
الشاهد : تقديم معمول الصلة (بالعصا) على الموصول (أن).

(٥) البيت من الكامل،وهو لامرأة من بني سليم في الحماسة البصرية ٢٧/٢، ولها أو لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب٤٣٣/٨، ٤٣٤ ٤٣٥، وبلا نسبة في لسان العرب

هلا سألت وخُبْر قوم عندهم وشفاء غيِّك خابرا أن تسألي

فكيف بالظرف وشبهه ؟

والثاني وهو أن عامل الظرف "إذ" هو"يأمركم" ممتنع أيضا لأن الأمر ليس واقعا وقت الحكم. وإذا بطل هذان فالعامل فيه مقدر يفسره ما بعده، تقديره: وأن تحكموا إذا حكمتم، وأن تحكموا الأخيرة دالة عليه.

وعلي هذا ليس في الآية فصل وإنما الواو عطفت جملة فعلية علي جملة فعلية أي يأمركم أن تؤدوا الأمانات وأن تحكموا إذا حكمتم،ويجوز أن يكون ثَمّ ظرف محذوف لدلالة المعني عليه و التقدير: إن الله يأمركم إذا أؤتمنتم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها وإذا حكمتم أن تحكموا وتكون الواو عاطفة ظرفا علي ظرف ومفعولا علي مفعول (١).

ولا شك أن تقدير محذوف خلاف الأصل والقول بالفصل أقرب وأولى(٢).

ومن الآيات قوله تعالي: چ ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ چ (٣) .

قال أبو البقاء : أي وهم خالدون في النار. وقد فصل الظرف بين حرف العطف والمعطوف (٤).

قال السمين : وفيه نظر من حيث إنه يوهم أن هذه الجملة معطوفة علي ما قبلها عطف مفرد علي مثله تقديرا،وليس كذلك بل هي مستأنفة،وإذا كانت مستأنفة، فلا يقال فيها : فَصَلَ الظرفُ بين حرف العطف والمعطوف،وإنما ذلك

٢٢٧/٤ (خير).

الشاهد في قوله :"خابرا أن تسألي" حيث تقدم قوله "خابرا"وهو مفعول على "أن".

(١) البحر المحيط ٣٧٧/٣ والدر المصون١١،١٢/٤

(٢) تمهيد القواعد ٣٥١٨/٧

(٣) التوبة آية ١٧.

(٤) التبيان ٦٣٩/٢

في المتعاطفين المفردين أو في تأويلهما [١].

ومن الآيات قوله تعالي چ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ چ [٢].

ف " كتاب موسي " عطف علي"شاهد"والمعني أن التوراة والإنجيل يتلوان محمدا في التصديق. وقد فصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله"من قبله" والتقدير شاهد منه وكتاب موسي من قبله. وقرأ محمد بن السائب الكلبي "كتاب موسي" بالنصب [٣] وفيه وجهان :

أحدهما وهو الظاهر أنه معطوف علي الهاء في "يتلوه" أي يتلوه ويتلو كتابَ موسي،وفصل بالجار بين العاطف والمعطوف.

والثاني : أنه منصوب بإضمار فعل، أي ويتلو كتاب موسي [٤].

ومنها قوله تعالى:چ ئى ئي بج بح بخ بم بى بي چ [٥] فقوله: " مثلهن " فيه وجهان : أحدهما : أنه عطف علي "سبع سموات " قاله الزمخشرى [٦]. وفيه الفصل بين العاطف و المعطوف بالجار والمجرور.

والوجه الثاني : أنه منصوب بمقدر بعد " الواو " أي وخلق مثلهن من الأرض [٧].

وإذا كان المعطوف مجرورا فالكسائي والأخفش وأبو حاتم [٨] يجيزون

---

(١) الدر المصون ٣٠/٦

(٢) سورة هود آية ١٧

(٣) ينظر الشواذ ص٥٩ والقرطبي ١٧/٩ والبحر٢١٠/٥،و معاني الزجاج ٩٣/٣، والنشر ٣٠٥/١،٣٠٤ والإتحاف ص ٣٤

(٤) التبيان ص ٦٩٢ والدر المصون ٣٠١/٦،٣٠٠

(٥) الطلاق آية١٢.

(٦) الكشاف ١٥١/٦

(٧) البحر المحيط ٢٨٣/٨ والدر المصون ٣٦١/١٠،٣٦٠

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢

الفصل بين العاطف والمعطوف أعيد الجار أولم يُعد نحو : مررت بزيد ومن بعده عمروٍ. وعلي هذا وجهوا قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم وأبي عمر : چ ئج ئح ئم ئى چ [1] بفتح يعقوب، فأجاز الكسائي أن " يعقوب " في موضع جر علي معني : " وبشرناها من وراء اسحق بيعقوب " [2].

وقال الأخفش : " قد فُتح على : وبيعقوب من وراء اسحق لكن لا ينصرف " [3].

وعلم من تجويزهم كون " يعقوب " مجرورا، أنه لا يشترط في الفصل بين العاطف والمعطوف ألا يكون المعطوف مجرورا. فـ " يعقوب " معطوف علي " بإسحاق " وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو " من وراء إسحاق " والعطف بالواو.

وذهب سيبويه [4] والفراء [5] وأبو علي [6] وابن جني [1] وابن مالك [2]

---

(١) سورة هود آية ٧١ وينظر هذه القراءة في الاتحاف ص٢٥٨،و حاشية الجمل٢/٤١٠،والبحر٥/٢٤٤، والكشف١/٥٤٣، والتبيان٦/٢٩، ومعاني الزجاج ٣/٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٠٩.

(٢) معاني الكسائي ص ١٦٣

(٣) معاني الأخفش ١/٣٨٤

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢،٣٨١

(٥) معاني الفراء ١/٢،١٩٧/٢٢ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣.قال الفراء في معانيه:ومن نصب "يعقوب" نوى به النصب،ولم يجز الخفض إلا بإعادة الباء ومن وراء إسحاق بيعقوب. وقال في٢/٢٢:وكان حمزة ينوى به الخفض يريد :ومن وراء إسحاق بيعقوب.ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء.ومع وضوح كلام الفراء هذا في اشتراط عود الخافض في العطف علي المجرور إلا أن أبا حيان في الارتشاف ص ٢٠٢٣ والشيخ خالد الأزهري في موصل النبيل ص ١١٤٢ قد نسبا إليه القول بجواز العطف علي المجرور من غير إعادة الجار.

(٦) المسائل العسكرية ص ١٦٤،١٦٥ والحجة٤/٣٦٥

وغيرهم [٣] إلي أن المعطوف إذا كان مجرورا أعيد الجار معه وجوبا نحو : مررت بزيد اليوم وأمس بعمروٍ أو من بعده بعمرو، فإن لم يعد الجار لم يجز إقراره مجرورا لضعف الخافض. ولو قلت : هو ضاربُ زيدٍ اليوم وغداً عمروٍ ولم يَسُغْ إلا في ضرورة الشعر لأن المجرور كالجزء من الجار فلا يجوز الفصل بينه و بينه لا بأجنبي ولا بغيره. والنكته أنا إذا قدمنا الظرف في مسألة النصب كنا قد أجزنا في اليوم شيئا هو جائز في اسم الفاعل الذي ناب الواو عنه. وإذا قدمنا الظرف مع الجر كنا قد ارتكبنا في الواو أمرا لا يسوغ لنا في اسم الفاعل. تفسير هذا أنا إذا قلنا : هو ضاربٌ اليوم زيداً. ففصلنا بالظرف بين اسم الفاعل والمفعول المنصوب به كان حسنا جميلا، ولو قلنا : هو ضاربُ اليوم زيدٍ. ففصلنا بالظرف بين اسم الفاعل وما أضفناه إليه وجررناه به كان قبيحا [٤].

فإن قال قائل : إن الظرف الذي هو غدا في قولك : هو ضاربٌ زيدا اليوم وغدا عمرا، يكون معمولا مع الجار كما كان مع النصب من حيث كنا نعلم أنها أي الواو قد جعلته زمانا للضرب في الحالين، وإذا كان كذلك كان حاله مع الجر كحاله مع النصب في أنه يكون تقديما لأحد مفعوليها علي الآخر، لا فصلا بينها وبين المعمول.

قيل : إن سبب الفساد في تقديم الظرف الذي هو غدا علي عمرو في قولك : هو ضاربٌ زيدٍ اليوم وغدا عمروٍ إذا جررت،هو أن موضوع الجار علي ألا ينفصل علي المجرور وأن يكون محل المجرور منه محل التنوين من الاسم،فالمفعول وغير المفعول فيه سواء، و محالٌ أن يجوز مالا يجوز فيما نابت عنه، فإذا كان لا يجوز الفصل بين اسم الفاعل نفسه وبين ما تضيفه إليه فتقول :

---

(١) الخصائص ٣٩٥/٢

(٢) شرح التسهيل ٣٨٤/٣

(٣) المقتصد ص ٥٢٣،٥٢٤ والارتشاف ص ٢٠٢٣

(٤) المقتضب ١٥١/٤ والأصول ٨١/١

هو ضاربُ اليوم زيدٍ، كان لا يجوز الفصل بين الواو التي هي نائبة عنه وفرع عليه وبين المجرور بعدها أولى وأجدر. هذا وإذا حققنا وجدنا الظرف إذا نحن أضفنا اسم الفاعل إلى المفعول وجررنا به في الأجنبي وذلك أن أصل الجر للحرف ولا يجر اسم إلا على معنى حرف، ومن ثمّ قلنا : إضافة بمعنى من وإضافة بمعنى اللام. وإذا كان كذلك كان "ضارب" في عمله الجر في حكم الحرف، وفي عمله النصب في حكم الفعل، وإذا كان كذلك كان فصلك بما انتصب به بينه وبين من جُرّ به بمنزلة أن تقول :مررت باليوم زيدٍ، فتفصل بما انتصب بالفعل بين الحرف وبين مَن جُر به [١].

وذهب الزمخشري إلى أن "يعقوب"منصوب علي التوهم كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب [٢].

قال أبو حيان : العطف علي التوهم ينقاس، والأظهر أن ينتصب "يعقوب" بإضمار فعل تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودل عليه " فبشرناها " لأن البشارة في معني الهبة [٣].

ورجح هذا الوجه من قبل أبو علي الفارسي [٤].

ومن ذهب إلي أنه مجرور عطفا علي لفظ " بإسحاق " أو علي موضعه فقوله ضعيف، لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز : مررت بزيد اليوم وأمس عمرو. فإن جاء ففي شعر، فإن كان المعطوف منصوبا أو مرفوعا ففي جواز ذلك خلاف كما تقدم.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح١/٥٢٤، ٥٢٥
(٢) الكشاف٣/٢١٦
(٣) البحر المحيط٥/٢٤٤
(٤) الحجة٤/٣٦٧

المبحـــــــث الثانـــــــي

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

إن التابع شديد الالتزام لمتبوعه، فحقه ألا يفصل منه بما يعد أجنبيا منهما أومن الكلام المتضمنهما، ولهذا امتنع:مررت برجل علي فرس عاقل أبلق، لأن عاقل مباين لفرس وصفته التي هي أبلق، وامتنع أيضا : زيد طعامك وعمرو آكلان، لأنك فصلت بمعمول الخبر عنهما وهو أجنبي، وكل ما كان معمولا لما بعد التابع ولما قبله من غير علقه أو كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي للتابع فهو مباين. فلو جئ بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه، ولا هي حالية ولا اعتراضية تمحضت أجنبيتها لم يجز الفصل بها [١]. أما ما لا يعد أجنبيا فقد يفصل بينهما [٢].

وقد جاء الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في القرآن الكريم من ذلك : قوله تعالي : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [٣]. فقوله : " لا تحمل علينا إصرا " معطوف علي " لا تؤاخذنا " وتوسيط النداء بين المتعاطفين لإظهار مزيد الضراعة والالتجاء إلي الرب الكريم [٤].

وقوله تعالي ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ [٥].

قرأ نافع وعاصم"ويعلمه" بياء الغيبة، والباقون بنون المتكلم المعظم نفسه، وعلي كلتا القراءتين ففي محل هذه الجملة أوجه،أحدها أنها معطوفة علي"يبشرك" أي:إن الله يبشرك بكلمة ويُعَلِّم ذلك المولود المعبَّر عنه بالكلمة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص ١١٤٨

(٢) ناظر الجيش ٣٢٧٩/٧

(٣) البقرة آية ٢٨٦

(٤) حاشية الجمل ٢٣٩/١

(٥) آل عمران آية ٤٨

الثاني : أنها معطوفة علي "يخلق " أي : كذلك الله يخلق ما يشاء ويعلمه. وإلي هذين الوجهين ذهب جماعة منهم الزمخشري [١]، وأبو علي الفارسي [٢]. وهذان الوجهان ظاهران علي قراءة الياء. وأما قراءة النون فلا يظهر هذان الوجهان عليها إلا بتأويل الالتفات من ضمير الغيبة إلي ضمير المتكلم إيذانا بالفخامة والتعظيم.

فأما عطفه علي " يبشرك " فقد استبعده أبو حيان [٣]. لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

الثالث : أن يُعطف علي " يكلم " فيكون منصوبا علي الحال، والتقدير : يبشرك بكلمة مكلِّما ومعلِّما الكتاب، وهذا الوجه جوزه ابن عطية [٤].

الرابع: أن يكون معطوفا علي " وجيها " لأنه في تأويل اسم منصوب علي الحال. وهذا الوجه جوزه الزمخشري [٥].

واستبعد أبو حيان [٦] هذين الوجهين الأخيرين أعني الثالث و الرابع لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ومثله لا يوجد في لسان العرب[٧].

وقوله تعالي چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ چ [٨].

---

(١) هي قراءة ابن كثير و أبي عمر و ابن عامر و حمزة و الكسائي و ابن مسعود.ينظر البحر٢/٤٦٢ والنشر٢/٢٤٠ والاتحاف ص١٧٤ و شرح الشاطبية ص١٧١ والتبيان٢/٤٦٦ و الحجة لابن خالويه ص١٠٨،والكشف ١/٢٤٤ والحجة لأبي علي الفارسي٣/٤٣ ومعاني الأخفش١/٢٠٥ و إعراب النحاس١/٣٣٤

(٢) الكشاف١ الحجة٢/٢١٦/٤٣١

(٣) البحر٢/٤٦٣

(٤) المحرر الوجيز ٣/٩١

(٥) الكشاف ١/٤٣١

(٦) البحر المحيط ٢/٤٦٣

(٧) الدر المصون ٣/١٨٣،١٨٢

(٨) المائدة آية ٦

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم وابن مسعود ويعقوب والأعشى وابن عباس والشافعي : " وأرجلَكم " بفتح اللام [١]، واختلف العلماء في تخريجها فقيل : إنها معطوفة علي " وجوهكم " أو" أيديكم " فإن حكمها الغسل كالأوجه والأيدي. كأنه قيل : واغسلوا أرجلكم. قال أبو البقاء : هذا جائز بلا خلاف. وجعل السنة الواردة بغسل الرجلين مقوية لهذا التخريج [٢].

وقال غيره : إن فيه الفصل بجملة أجنبية. والحق أن هذه الجملة لا تعد أجنبية لأن الوضوء عمل واحد. وإذا قيل " إن الترتيب مقصود. تأكد القول بعدم الأجنبية. وهذا تخريج من يري أن فرض الرجلين إنما هو الغسل.

ورُدَّ هذا التخريج بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية لأنها منشئة حكما جديدا فليس فيها تأكيد للأول.

التخريج الثاني : أن "أرجلكم" منصوب عطفا علي محل المجرور قبله "برؤسكم" ويجعل قراءة النصب كقراءة الجر دالة علي المسح وأن الرجلين كان حكمهما المسح ولكنه نسخ بالسنة.وهو قول مشهور للعلماء.والوجه الأول أقوي لأن العطف علي اللفظ أقوي من العطف علي الموضع [٣].

وقوله تعالى چ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ چ[٤] قرأ الجمهور [٥] برفع " قطع " و" جنات " إما علي الابتداء وإما علي الفاعلية بالجار قبله، ولا فصل علي هذه

---

(١) ينظرالنشر ٢/٢٥٤ ومعاني الفراء ١/٢٠٢ والبحر ١/١٠٥، ٣/٤٣٧ وحاشية الجمل ١/٤٦٧ و الكشف ١/٤٠٦، ٤٠٧، والحجة لابن خالويه ص١٢٩، وإعراب النحاس ١/٤٨٥ ومعاني الزجاج ٢/١٥٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٢١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٠٨.

(٣) ينظر معاني الفراء ١/٣٠٢ ومعاني الزجاج ٢/١٦٧ ومشكل إعراب القرآن ١/٢٢١ والدر المصون ٤/٢١٠ وناظر الجيش ص٣٣٢٨.

(٤) الرعد آية ٤

(٥) ينظر الكشاف ٢/١٥٨،و البحر ٥/٣٦٣ ومختصر ابن خالويه ص٦٦ وحاشية الشهاب ٥/٢١٩ و الإملاء ص٧٥٠

القراءة. وقرأ الحسن [١] "وجنات" بكسر التاء وفيها أوجه :

أحدها : أنه جَرٌّ عطفا علي "كل الثمرات"

الثاني : أنه نصب عطفا علي "زوجين اثنين"

الثالث : أن نصبه عطفا علي "رواسي"

الرابع : أن نصبه بإضمار فعل تقديره "جعل" وهو أولي لبعد ما بين المتعاطفين في الأوجه السابقة والفصل بينهما بجمل كثيرة [٢].

وقوله تعالي چ ں ڻ ڻ ۀ ۀ چ [٣]. في إعراب "وبرا" وجهان :

الأول : أنه معطوف علي قوله "مباركا" قاله أبو البقاء [٤].

الثاني : أنه منصوب علي إضمار فعل دل عليه السابق والتقدير :وجعلني مباركا.قاله أبو حيان [٥]. وهذا الوجه هو الأولي لأن الأول فيه فصلا كثيرا بجملة الوصية "أوصاني" ومتعلقها [٦].

وقوله تعالي : چ گ گ گ ڳ ڳ چ [٧]. قوله تعالي "وأقيموا" فيه وجهان : أحدهما : أنه معطوف علي قوله تعالى : چ ٱ ب ب ٻ ٻ چ [٨].

وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل وإن طال لأن

---

(١) ينظر المراجع السابقة الجزء و الصفحة بالإضافة إلى معاني الزجاج١٣٧/٣ وإعراب النحاس١٦٤/٢ الإتحاف ص٢٦٩.

(٢) ينظر الكشاف ٢٧٩/٢ والبحر المحيط ٣٦٣/٥ والدر المصون ١٢،١٣/٧

(٣) مريم آية٣٢

(٤) التبيان ص ٨٧٣

(٥) البحر ١٨٨/٦

(٦) الدر المصون ٥٩٦/٧

(٧) النور آية ٥٦

(٨) النور آية٥٤

حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه. قاله الزمخشري [١].

قال السمين معلقا علي كلام الزمخشرى السابق : قوله " لأن حق المعطوف الخ " لا يظهر علة للحكم الذي ادعاه [٢].

الثاني :أن قوله "وأقيموا "من باب الالتفات من الغيبة إلي الخطاب. وحسَّنه الخطاب في قوله قبل ذلك "منكم" [٣].

وقوله تعالي﴿ ﴾ [٤]. قال الزمخشري : قوله" فاستفتهم" معطوف علي مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، أمر رسوله باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث ثم ساق كلا ما موصولا بعضه ببعض،ثم أمر باستفتائهم عن وجه القسمة الضيزى [٥].

قال أبو حيان : ويبعد ما قاله من العطف لأنهم إذا كانوا قد عدوا الفصل بجملة مثل قولك: كل لحما واضرب زيدا وخبزا. من أقبح التراكيب، فكيف بجمل كثيرة وقصص متباينة، فالقول بالعطف لا يجوز [٦].

وأجيب بأن ما ذكره النحاة في عطف المفردات،ألا تري كيف عطف "خبزا "علي "لحما" ؟ وأما الجمل فلاستقلالها يغتفر فيها ذلك،وهذا الكلام لما تعانقت معانيه وارتبطت مبانيه حتى كأنه جملة واحدة لم يعد بعدها بعدا [٧].

وقوله تعالى﴿ ﴾ [٨] في قوله تعالي "والذين كفروا"

---

(١) الكشاف ٣ / ٨٢.

(٢) الدر المصون ٤٣٥/٨

(٣) المرجع السابق الجزء والصفحة

(٤) الصافات آية ١٤٩

(٥) الكشاف ٣٥٤/٣

(٦) البحر ٣٦٠/٧

(٧) حاشية الجمل ٥٤٩/٣،والدر المصون ٣٣٢،٣٣٣/٩

(٨) الزمر آية ٦٣

وجهان:أحدهما: أنها معطوفة علي قوله : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [١].

أي وينجي المتقين بمفازتهم،والكافرون هم الخاسرون.واعترض بينهما بأنه خالق الأشياء كلها ومهيمن عليها قاله الزمخشري [٢].

قال أبو عبد الله الرازي معلقا علي كلام الزمخشري السابق:وهذا عندي ضعيف من وجهين :الأول: أن وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد.والثاني: أن قوله "وينجي الله الذين اتقوا" جملة فعلية وقوله "والذين كفروا"جملة اسمية. وعطف الجملة الاسمية علي الفعلية لا يجوز.

والأقرب عندي أن يقال :إنه لما وصف بصفات الإلهية والجلالة، وهو كونه خالق الأشياء كلها،وكونه مالكا لمقاليد السموات والأرض، وقال"الذين كفروا" بهذه الآيات الظاهرة الباهرة هم الخاسرون [٣].

قال أبو حيان :قوله"وعطف الجملة الاسمية علي الفعلية لا يجوز"كلام من لم يتأمل لسان العرب ولا نظر في أبواب الاشتغال،وأما قوله"والأقرب عندي...."فهو مأخوذ من قول الزمخشري وقد جعل متصلا بما يليه علي أن كل شئ في السموات والأرض فالله خالقه،وفاتح بابه،والذين كفروا وجحدوا أن يكون الأمر كذلك أولئك هم الخاسرون [٤].

ثانيهما : أنها معطوفة علي قوله "له مقاليد السموات والأرض" وذلك أنه تعالي لما وصف نفسه بأنه خالق كل شئ في السموات والأرض، ومفاتيحه بيده قال : والذين كفروا أن يكون الأمر كذلك أولئك هم الخاسرون [٥].

وقوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ

(١) الزمر آية ٦١.
(٢) الكشاف ٤٠٧/٣
(٣) تفسير الرازي ١٢/٢٧
(٤) البحر ٤٢٠/٧
(٥) الدر المصون ٤٣٩/٩

چ [١].

قوله : " وفي موسي" أوجه :

أحدها : وهو الظاهر أنه معطوف علي قوله " فيها " بإعادة الجار، لأن المعطوف عليه ضمير مجرور فيتعلق بـ " تركنا " من حيث المعني، ويكون التقدير : وتركنا في قصة موسي آية. وهذا واضح.

الثاني : أنه معطوف علي قوله : " وفي الأرض آيات " [٢]. أي وفي الأرض وفي موسي آيات للموقنين. قاله الزمخشري [٣]، وابن عطية [٤].

قال أبو حيان : وهذا بعيد جدا ينزه القرآن عن مثله [٥]. ووجه استبعاده له : بُعد ما بينهما.

وقوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ چ [٦].

قوله : " أو فسقا " فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عطف علي خبر يكون أيضا، أي : إلا أن يكون فسقا. و" أُهِلَّ " في محل نصب لأنه صفة له كأنه قيل : أو فسقا مُهَلاً به لغير الله، جعل العين المحرمَّة نفس الفسق مبالغة، أو علي حذف مضاف ويفسره ما تقدم من قوله تعالى : چ چ چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ [٧].

---

(١) الذاريات الآيتان ٣٧،٣٨

(٢) الذاريات آية ٢٠

(٣) الكشاف ١٩/٤

(٤) المحرر الوجيز ٢١٨/١٥

(٥) البحر المحيط ١٤٠/٨

(٦) الأنعام آية ١٤٥

(٧) الأنعام آية ١٢١

الثاني: أنه منصوب عطفا علي محل المستثنى أي : إلا أن يكون ميتة أو إلا فسقا. وقوله : " فإنه رجس " اعتراض بين المتعاطفين.

الثالث : أن يكون مفعولا من أجله، والعامل فيه قوله " أُهِلَّ"مقدم عليه، ويكون قد فصل بين حرف العطف، وهو" أو" وبين المعطوف وهو الجملة من قوله " ؟ أُهِلَّ " بهذا المفعول من أجله [١].

المبحث الثالث

الفصل بين الصفة و الموصوف

قال ابن عصفور : لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض وهي كل جملة فيها تسديد الكلام نحو قوله تعالي چ ئح ئم ئى ئي بج چ [٢]. ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قول الشاعر [٣].

أمَرتْ من الكتان خيطا رفيعا وأرسلتْ .:. رسولا إلي أخري جرِّيا يعينها

يريد وأرسلت إلي أخري رسولا جريا،والجري : الرسول لجريه في أداء الرسالة [٤].

وقال الأبذي : لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشئ واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه [٥] فالفصل بين الصفة والموصوف

---

(١) الدر المصون ١٩٨/٥، ١٩٩

(٢) الواقعة آية ٧٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٩٦/٢، و المحتسب ٢٥٠/٢،و المقرب ٢٢٨/٢.
الشاهد قوله : "وأرسلت رسولا إلى أخرى جريا "ففصل بين قوله "رسولا" وبين صفته التي هي "جريا " بقوله "إلى أخرى"، وهو معمول "أرسلت".

(٤) المقرب ٢٢٨/١

(٥) الأشباه والنظائر ٣٠٥/٢

بالأجنبي لا يجوز، ويجوز بما ليس أجنبيا وقد جاء في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها :

قوله تعالى﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ﴾[1]

قوله تعالي"من عند الله" فيه وجهان: أحدهما :أنه في محل رفع صفةً لكتاب، فيتعلق بمحذوف،أي كتاب كائن من عند الله،وعلي هذا الوجه لايوجد فصل بين الصفة والموصوف.

الثاني: أن يكون في محل نصب لابتداء غاية المجئ. قاله أبو البقاء [2]، ورد أبو حيان هذا الوجه فقال : لا يقال : إنه يحتمل أن يكون " من عند الله" متعلقا بجاءهم، فلا يكون صفة،للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما [3]. يعني أنه ليس معمولا للموصوف ولا للصفة فلا يغتفر الفصل به بينهما. والصفة " مصدق " والموصوف " كتاب " وعلي إعراب أبي البقاء يكون ثمة فصل بينهما بأجنبي وهو من عند الله الذي هو ليس معمولا للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ " جاءهم " [4].

وقوله تعالى : ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾ [5] في إعراب "الحي" وجوه منها : " أنه صفة للمبتدأ "الله" أو بدل منه أو من"هو" أو خبر لمحذوف،أو مبتدأ خبره "لا تأخذه سنة" وأجود هذه الوجوه الوصف لأنه قرئ بنصبهما "الحَّي القيومَ"علي القطع،والقطع إنما هو في باب النعت، لا يقال في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر لأن ذلك جائز حسن. تقول : زيد قائمٌ العاقل [6].

---

(١) البقرة آية ١٠١

(٢) الإملاء ص ٩٠

(٣) البحر المحيط ٣٠٣/١

(٤) الدر المصون ٥٠٤/١

(٥) البقرة آية ٢٥٥

(٦) البحر المحيط ٢٧٧/٢والدر المصون ٥٣٩/٢

وقوله تعالى : ژٹٹٹ ٹٹڈ ڈڈڤ ڤڤڦ ڦڦڄ ژ [١] قوله " قائما " فيه أوجه منها : نصبه علي النعت للمنفي بلا كأنه قيل : لا إله قائما بالقسط إلا هو.

قال الزمخشري : فإن قلت : هل يجوز أن يكون صفة للمنفي،كأنه قيل: لا إله قائما بالقسط إلا هو ؟

قلت : لا يبعد، فقد رأيناهم يتوسعون في الفصل بين الصفة والموصوف[٢].

قال أبو حيان : هذا الذي ذكره لا يجوز، لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما"الملائكة وأولو العلم"وليسا معمولين لشئ من جملة"لا إله إلا هو" بل هما معمولان لشهد،وهو نظير :عرف زيد أن هندا خارجة وعمرو وجعفر التميمية،فيفصل بين هند والتميمية بأجنبي ليس داخلا في حيز ما عمل فيها،وذلك الأجنبي هو"عمرو" و"جعفر" المرفوعان المعطوفان علي زيد [٣].

وقوله تعالى : ژپپپ پپپڀ ژ [٤].

فجملة "ليس له ولد"صفة لـ " امرؤ" وفيه دليل علي الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال. ونظيره " إنْ رجلٌ قام عاقل فأكرمه. فعاقل صفة لـ " رجل " فصل بينهما بـ " قام " المفسِّر لـ " قام" المفسَّر [٥].

وقوله تعالى : ژںںڻ ڻڻڻۀ ژ [٦].

قرأ الجمهور "فاطرِ" بالجر وفيها وجهان :

---

(١) آل عمران آية ١٨
(٢) الكشاف ٥٣٦/١
(٣) البحر المحيط ٤٠٥/٢
(٤) النساء آية١٧٦
(٥) الدر المصون ١٧٣/٤
(٦) الأنعام آية ١٤

أحدهما : وبه قال الزمخشري [١] والحوفى [٢] وابن عطية [٣]. أنه صفة للفظ الجلالة المجرور بـ " غير " ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها لأنها ليست بأجنبية إذ هي عاملة في عامل الموصوف، لإضافة المفعول الأول إليه فلم يعد الفاصل أجنبيا [٤].

الثاني : وإليه ذهب أبو البقاء أنه بدل من لفظ الجلالة، وكأنه فر من الفصل بين الصفة والموصوف. فإن قيل : هذا لازم في البدل، فإنه فصل بين التابع ومتبوعه أيضا.

فيقال : إن الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل، لأن البدل علي نية تكرار العامل فهو أقرب إلي الفصل. وقد ترجح تخريجه بوجه آخر : وهو أن " فاطر" اسم فاعل، والمعني ليس علي المعني حتى تكون إضافته غير محضة فيلزم وصف المعرفة بالنكرة لأنه في نية الانفصال من الإضافة. ولا يقال : الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يراد حال ولا استقبال لأن كلام الله تعالي قديم متقدم علي خلق السموات، فيكون المراد به الاستقبال قطعا [٥].

وقوله تعالى ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ [٦]. قوله تعالي : " لم تكن آمنت " في محل نصب نعت لـ " نفسا " وفصل بالفاعل وهو" إيمانها" بين الصفة و موصوفها،لأنه ليس بأجنبي،إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل،فعلي هذا يجوز ضرب هند ا غلامُها القرشية [٧].

---

(١) الكشاف ٨/٢
(٢) الدر المصون ٥٥٥/٤
(٣) المحرر الوجيز ١٥/٦
(٤) شرح الكافية الشافية ص ١١٤٢
(٥) الدر المصون ٥٥٣/٤
(٦) الأنعام آية١٥٨
(٧) الدر المصون ٢٣٣/٥

وقوله تعالى : ژۇۇۆۆۈۈۇٴۋۋۅۅژ [١]. في قوله " التي باركنا فيها " وجهان :

أحدهما : أنه نعت لمشارق الأرض ومغاربها.

الثاني : أنه نعت للأرض. وفيه ضعف لأنه فصل بالمعطوف بين الصفة والموصوف وهو نظير قولك : قام غلام هندٍ وزيدٌ العاقلةِ. وقال أبوالبقاء: وفيه ضعف لأن فيه العطف علي الموصوف قبل الصفة [٢]. وهذا سبق لسان أو قلم لأن العطف ليس علي الموصوف بل علي ما أضيف إليه الموصوف [٣].

وقوله تعالى : ژٹٹٹۀۀہہھھےےژ [٤]. فقوله تعالى " الذي له ملك السموات والأرض " يجوز فيه الرفع والنصب والجر. فالرفع والنصب علي القطع. والجر من وجهين : إما النعت للفظ الجلالة وإما البدل منه.

قال الزمخشرى ويجوز أن يكون جرا علي الوصف وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله : " إليكم جميعا " [٥]. واستضعف أبو البقاء الوجهين فقال:ويبعد أن يكون صفة لله أو بدلا منه لما فيه من الفصل بينهما بـ " إليكم " وهو متعلق بـ " رسول " وبالحال وهو قوله : "جميعا" [٦].

وقوله تعالي : ژڤڤڦڦڄڄڄڄڃڃچچژ [٧]. فقوله تعالي "وممن حولكم" خبر مقدم، و"منافقون " مبتدأ مؤخر."ومن الأعراب" لبيان الجنس، وقوله : " ومن أهل المدينة " معطوف علي " مِنْ " المجرورة بـ " مِن ". فيكون المجروران مشتركين في الإخبار عن المبتدأ وهو منافقون،كأنه قيل: المنافقون من قوم حولكم

---

(١) الأعراف آية ١٣٧

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٨٣

(٣) الدر المصون ٤٣٨/٥

(٤) الأعراف آية ١٥٨

(٥) الكشاف ١٢٣/٢

(٦) الإملاء ٢٨٧/١

(٧) التوبة آية١٠١

ومن أهل المدينة٠وعلي هذا هو من عطف المفردات،إذ عطفت خبرا علي خبر.وقوله تعالي"مردوا" يجوز أن يكون مستأنفا لا محل له من الإعراب [١].

ويجوز أن يكون صفة لـ " منافقون " وقد فُصل بينه وبين صفته بقوله " ومن أهل المدينة " والتقدير : وممن حولكم ومن أهل المدينة منافقون ماردون. قال ذلك الزجاج [٢]، وتبعه العكبرى [٣]، والزمخشرى [٤]، واستبعده أبو حيان للفصل بالمعطوف بين الصفة والموصوف. قال فيصير نظير : في الدار زيد وفي القصر العاقل، يعني ففصلت بين زيد والعاقل بقولك : وفي القصر [٥].

وقوله تعالى : ژڱڱۀۀہژ [٦]. قرأ العامة " فاطرِ " بالجر [٧] وفيه وجهان، أحدهما : النعت للفظ الجلالة، ولا يضر الفصل بين الموصوف وصفته بالمبتدأ٠

الثاني : البدلية. قاله أبو البقاء [٨] وفيه نظر فإن الإبدال بالمشتقات يقل، ولو جعله عطف بيان لكان أسهل [٩].

وقوله تعالى : ژےےۓۓڭژ [١٠]. قرأ العامة بنصب " الحق " نعتا

---

(١) الدر المصون٦/١١١، ١١٢
(٢) معاني القرآن ٢/٥١٧
(٣) الإملاء ٢/٢١
(٤) الكشاف ٢/٢١١
(٥) البحر المحيط ٥/٩٣
(٦) إبراهيم آية ١٠
(٧) ينظر البحر٥/٤٠٩ والإملاء٢/٧٦٤ وروح المعاني ١٣/١٩٥ و الدر المصون ٤/٢٥٤.
(٨) التبيان ٢/٧٦٤
(٩) الدر المصون ٧/٧٤
(١٠) النور آية ٢٥

لـ " دينهم " وقرأ أبو حيوه وأبو رَوْق [١] ومجاهد وهي قراءة ابن سعود برفعه نعتا لله تعالي، ويجوز الفصل بالمفعول بين الموصوف وصفته [٢].

وقوله تعالى : ﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘ [٣].

قال الرازي : قوله"العزيز الحكيم"يجوز جعله صفة لله فيكون ذلك حقيقة، وإن جعلناه صفة للكتاب كان ذلك مجازا، والحقيقة أولي من المجاز مع أن زيادة القرب توجب الرجحان [٤].

قال أبو حيان : لا يجوز جعله صفة للكتاب، لأنه لو كان صفة له لوليه، فيكون التركيب : تنزيل الكتاب العزيز الحكيم من الله. لأن " من الله " إما أن يكون متعلقا بـ " تنزيل " و" تنزيل " خبر لـ " حم " أو لمبتدأ محذوف. فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف أيضا. لا يجوز : ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ الفاضلِ، والتركيب الصحيح في نحو هذا أن يلي الصفة موصوفها [٥].

وقوله تعالى : ﮊﮋﮌﮍﮎﮏ [٦]. فقوله : " علينا " متعلق بـ " يسير " ففصل بمعمول الصفة بينها وبين موصوفها [٧].

وقوله تعالى ﴿ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﴾ [٨]. قوله : " الأعلى " يجوز جره صفة لـ "

---

(١) هو عطية بن الحارث الهمذاني الكوفي،صالح،صدوق،روي عن السلمي وروي عنه الثوري.ينظر تهذيب التهذيب ٢٢٤/٧

(٢) ينظر الحجة لابن خالوية ص ١٠١ والمحتسب ١٠٧/٢ والبحر المحيط ٤٤١/٦ و المصون ٣٩٥/٨

(٣) الجاثية الآيتان ١،٢

(٤) تفسير الفخر الرازي ص ٤٠٢٠

(٥) البحر المحيط ٤٣/٨

(٦) ق آية ٤٤

(٧) البحر المحيط ١٢١/٨

(٨) الأعلي آية ١

ربك " ونصبه صفة لاسم إلا أن هذا يمنع أن يكون " الذي" صفة لـ " ربك " بل يتعين جعل " الذي " نعتا لـ " اسم " أو مقطوعا لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بصفة غيره، إذ يصير التركيب مثل قولك : جاءني غلامُ هندٍ العاقلُ الحسنةِ. فتفصل بالعاقل بين " هند " وبين صفتها. فالممنوع أن يكون " الذي" صفة لـ " ربك " و" الأعلي " صفة " اسم " لئلا يلزم المحذور المذكور، ولكن ثمة فرق، لأن الغلام وهند متغايران، أما الصفتان المذكورتان " الأعلى " و" الذي " فتعودان إلي ذات واحدة [1].

(١) الدر المصون ٧٥٩/١٠

المبحـــث الرابـــــع
الفصل بإلا بين الصفة والموصوف

اختلف العلماء في جواز الفصل بإلا بين الصفة والموصوف، فذهب الأخفش [١]، وأبو علي الفارسي [٢] إلي أنه لا يجوز الفصل بإلا بين الصفة والموصوف، ونحو : ما جاءني رجل إلا راكب، يقدر : ما جاءني رجل إلا رجل راكب. فـ " راكب " صفة لـ " رجل " المحذوف ورجل بدل من رجل الأول. قاله الأخفش وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم.

وقال أبوعلي في نحو ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك : إنَّ"قائما" لا يجوز كونه صفة لـ"أحد" لأن "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف٠فهذا تصريح من أبي الحسن وأبي علي بأن"إلا" لا تفصل بين صفة وموصوف،قال ابن مالك :وما ذهبا إليه هو الصحيح،لأن الصفة والموصوف كشئ واحد،وشيئان هنا كشئ واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما"إلا" ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول،وكما يوضح المضاف إليه المضاف،فكما لا تقع"إلا" بين الموصول والصلة،ولا بين المضاف والمضاف إليه،كذا لا تقع بين الموصوف والصفة،ولأن "إلا" وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف فلا تكون في حكم مستأنف. وإذا تقرر أن "إلا" لا تفصل بين الصفة والموصوف وجب تأويل ما أوهم ذلك،فيجعل ما بعد إلا في مثل:ما جاءني رجل إلا راكب صفة لموصوف محذوف،وهذا الاسم المحذوف يعرب بدلا من الاسم الذي قبل إلا،والتقدير :إلا رجل راكب.وفي مثل ما جاءني

---

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢ والمساعد٥٨١/١ ارتشاف الضرب ص ١٥٢٨

(٢) ينظر رأى أبي علي في المسائل البصريات ٨٤١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢ وناظر الجيش ص٢١٩٦

أحد إلا زيدٌ خيرٌ منه،تجعل الكلمة التي بعد "إلا" حالا من الاسم الذي قبلها [١].

وأجاز الزمخشري [٢] الفصل بإلا بين الصفة والموصوف فجعل ما بعد " إلا " في مثل : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد.

ورجح ناظر الجيش مذهب الزمخشري ورد علي ابن مالك ما منعه فقال:وما منعه المصنف فيه نظر،فإنه قد ذكر في الاستثناء المفرغ أن التفريغ يكون باعتبار الصفات كما يكون باعتبار غيرها،وإن من ذلك :ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، وكذا :ما جاءني من أحد إلا قائم، لأن الوصف يكون مفردا ويكون جملة،وحكمهما في الصحة واحد،وإذا قصد التفريغ باعتبار الوصف تعين دخول "إلا" لأن المعني المقصود بالتفريغ وهو قصر الموصوف علي الصفة في مثل ما جاءني رجل إلا راكب، يفوت لو لم يأت بها [٣]. وقد أوضح هذا المعني سيبويه حيث قال في قولك:ما مررت بأحد إلا زيد خير منه،كأنك قلت :مررت بقوم زيدٍ خيرٍ منهم،إلا أنك أدخلت "إلا" لتجعل زيدا خيرا من جميع مَنْ مررت به، ولو قلت :مررت بناس زيد خير منهم،لجاز أن يكون قد مرَّ بناس آخرين هم خير من زيد، فإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه،ليُخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيدا [٤].

والظاهر منه أن الجملة الواقعة بعد إلا في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، صفة لـ " أحد " وأن " إلا " دخلت بين الموصوف والصفة لتفيد المعني الذي أشار إليه، فهي ملغاة لفظا، معتبرة معنى [٥].

وطرد الزمخشري الحكم المتقدم، فجعل " ولها كتاب معلوم " من قوله

---

(١) شرح التسهيل٣٠١/٢

(٢) رأي الزمخشري في المفصل ص ٧٢ وابن يعيش ٩٣/٢ وشفاء العليل ٥٠٨/١ والمساعد ٥٨١/١ وارتشاف الضرب ص ١٥٢٨

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ص ٢١٩٦

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش ص ٢١٩٨،٢١٩٧

تعالى : ژڤڤڤڤڦڦڦڦڄژ (١).

جملة واقعة صفة لـ " قرية " والقياس أن لا تتوسط هذه الواو بينهما كما في قوله تعالى : ژپپپپڀڀڀڀٺٺژ (٢).

وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال : جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني زيد وعليه ثوب. وقد تبع الزمخشري في ذلك أبو البقاء (٣).

ورد ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري بخمسة أوجه :

أحدها : أنه قاس في ذلك الصفة علي الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدمها علي صاحبها وجواز تخالفها بالإعراب، وجواز تخالفها بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية وامتناع ذلك في الواقعة نعتا.فكما بينت المخالفة بينهما في هذه الأشياء سبب المخالفة في الاقتران بالواو جاز في الحالية وامتنع في الواقعة نعتا.

الثاني : أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف لبصري ولا كوفي يُعَوَّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه.

الثالث : أنه معلل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل علي الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضمير لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد.

الرابع : أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقها ؟.

الخامس : أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان

---

(١) الحجر آية ٤

(٢) الشعراء آية ٢٠٨

(٣) الإملاء ٧٢/٢

أولي المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو : إن رجلا رأيه سديدٌ لسعيدٌ. فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف " ولها كتاب معلوم " فإنها جملة يصلح في موضعها الحال لأنها بعد نفي، والمنفي صالح لأن يجعل صاحب حال (١).

ومذهب الزمخشرى قوي من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعني، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل علي الجملة الواقعة حالا كذلك تدخل عليها واقعةً صفةً. ويقويه أيضا ما نظَّره به من الآية الأخرى في قوله تعالي " إلا لها منذرون " ويقويه أيضا قراءة ابن أبي عبلة : "إلا لها" بإسقاط الواو (٢).

هذا وقد جاء الفصل بين الصفة والموصوف بإلا في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى : ﮋ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﮊ (٣).

فقوله تعالي " إلا يعلمها " يجوز أن يكون نعتا لـ " ورقة " وإذا كانوا أجازوا في قوله " إلا ولها كتاب معلوم ".أن يكون نعتا لقرية مع كونها بالواو ويعتذرون عن زيادة الواو فأن يجيزوا ذلك هنا أولي، وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جر علي اللفظ أو رفع علي المحل (٤). ويكون قد فصل بين الموصوف " ورقة " وصفته " يعلمها " بإلا.

وقوله تعالى: ﮋ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﮊ (٥).

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢
(٢) الدر المصون ٧/ ١٤٢، ١٤٣
(٣) الأنعام آية ٥٩
(٤) الدر المصون ٦٦١/٤
(٥) يوسف آية ٣٧

فجملة " نبأتكما "يجوز أن تكون في موضع رفع نعتا ثانيا لـ " طعام ".

ومنها قوله تعالى : ژڈڈڑڑڑکککژ [١]. فجملة " أحصاها " في محل نصب صفة لصغيرة وكبيرة.

وقوله تعالى : ژپپپپٻٻٻژ [٢]. فجملة " لها منذرون " يجوز أن تكون صفة لـ " قرية " وأن تكون حالا منها وسوغ ذلك سبق النفي.

قال الزمخشري : فإن قلت : كيف عزلت الواو عن الجملة بعد إلا ولم تعزل عنها في قوله " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " ؟ قلت : الأصل عزل الواو لأن الجملة صفة لـ " قرية " وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله تعالى [٣] : ژچچچڇژ [٤].

واعترض عليه أبو حيان بقوله :لو قدرنا "لها منذرون" جملة لم يجز أن تجئ صفة بعد "إلا" ومذهب الجمهور أنه لا تجئ الصفة بعد "إلا" معتمدة علي أداة الاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا راكب، وإذا سمع مثل هذا فوجهوه علي البدل، إلا رجل راكب،ويدل علي صحة هذا المذهب أن العرب تقول:ما مررت بأحد إلا قائما،ولا يُحفظ عنهم"إلا قائم" بالجر. فلو كانت الجملة صفة بعد "إلا" لسمع الجر في هذا، وأيضا لو كانت الجملة صفة للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد"إلا" نحو:ما مررت بزيد إلا العاقل. فإن كانت الصفة غير معتمدة علي الأداة جاءت الصفة بعد"إلا" نحو :ما جاءني أحد إلا زيدٌ خير من عمرو.

التقدير: ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيد.وأما كون الواو تزاد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف.فغير معهود في عبارة النحويين.لو قلت :جاءني رجل وعاقل.أي: "رجل عاقل" لم يجز،وإنما تدخل الواو في الصفات جوازا إذا عطف

---

(١) الكهف آية ٤٩

(٢) الشعراء آية ٢٠٨

(٣) الكهف آية ٢٢

(٤) الكشاف ١٣٠/٣

بعضها علي بعض، وتغاير مدلولها،نحو:مررت بزيد الشجاع والشاعر[١].

وأجاب السمين علي هذا الاعتراض بقوله: أما كون الصفة لا تقع بعد "إلا" معتمدة فالزمخشرى يختار غير هذا، فإنها مسألة خلافية،وأما كونه لم يُقل"إلا قائما" بالنصب دون قائم بالجر فذلك علي أحدالجائزين وليس فيه دليل المنع من قسيمه.وأما قوله"فغير معهود في كلام النحويين....." فممنوع٠هذا ابن جني نص عليه في بعض كتبه [٢]. وأما إلزامه أنها لوكانت الجملة صفة بعد إلا للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد إلا،فغير لازم،لأن ذلك مختص بكون الصفة جملة.وإذا كانت جملة تعذر كونها صفة للمعرفة.وإنما اختص ذلك بكون الصفة جملة،لأنها لتأكيد وصل الصفة،والتأكيد لائق بالجملة.وأما قوله لو قلت :جاءني رجل وعاقل.لم يجز،فمسلم،ولكن إنما امتنع ذلك في الصفة المفردة لئلا يُلْبس أن الجائي اثنان :رجل وآخر عاقل.بخلاف كونها جملة،فإن اللبس منتف [٣].

ومنها قوله تعالى ژٱبپپپپڀڀڀڀٺژ [٤] فقوله " إلا هي أكبر من أختها " جملة واقعة صفة لقوله "من آية" فيحكم علي موضعها بالجر اعتبارا للفظ وبالنصب اعتبارا للمحل.

المبحـث الخامــس

الفصل بين البدل والمبدل منه

يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر، كما يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وإذا كان الفاصل معمولا للعامل في المبدل منه جاز الفصل

(١) البحر المحيط ٤٤/٧
(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٥٠
(٣) الدر المصون ٨ /٥٦٠
(٤) الزخرف آية ٤٨

أيضا، ولا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بالمعطوف [١].

وقد جاء الفصل بين البدل والمبدل منه في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها :

قوله تعالى : ژڤڤڤققڤڤژ [٢]. قرأ ابن عبلة " قلبَه " بالنصب، نسبها إليه ابن عطية [٣] وفي نصبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه بدل مناسم " إن " بدل بعض من كل، ولا محذور في الفصل بالخبر وهو" آثم " بين البدل والمبدل منه، كما لا محذور في الفصل بين النعت والمنعوت نحو : زيد منطلق العاقل، مع أن العامل في النعت والمنعوت واحد، بخلاف البدل والمبدل منه، فإن الصحيح أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه.

الثاني : أنه منصوب علي التشبيه بالمفعول به كقولك : مررت برجل حسن وجهه.وهذا الوجه خلاف المشهور.

الثالث: أنه منصوب علي التمييز، حكاه مكي [٤] وغيره، وضعفوه بأن التمييز لا يكون إلا نكرة،وهذا عند البصريين، أما الكوفيون فلا يشترطون تنكيره [٥].

وقوله تعالى : ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤژ [٦].

(١) ينظر البحر المحيط ٥/ ٤٠٣،٤٠٩ ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ج٤ص٦١
(٢) البقرة آية ٢٨٣
(٣) المحرر الوجيز ٣٨٠/٢
(٤) المشكل ٢٢١/١ وحكاه عن أبي حاتم ثم ضعفه
(٥) الدر المصون ٦٨٦/٢
(٦) آل عمران آية ١٨

قرأ عبد الله بن مسعود " القائم بالقسط " برفع القائم [١]. على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وهو عند الفراء والنحاس نعت للفظ الجلالة في " شهد الله "، وخرجه الزمخشرى [٢]، وغيره على أنه بدل من " هو ".

قال أبو حيان : لا يجوز ذلك لأن فيه فصلا بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضا، لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قُدِّم البدل علي العطف، لو قلت:جاء زيد وعائشة أخوك. لم يجز، إنما الكلام جاء زيد أخوك وعائشة [٣].

ومنها قوله تعالى : ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ژ [٤].

قرأ ابن عباس وابن مسعود وأبوالعاليه وقتادة والكسائي [٥]. بفتح الهمزة. والباقون بكسرها. فأما قراءة الجماعة فعلي الاستئناف، وأما قراءة الفتح ففيها أوجه منها : أنها بدل من " أنه لا إله إلا هو " ويجوز أن يكون بدلا من قوله " قائما بالقسط ". ثم لك اعتباران، أحدهما : أن تجعله بدلا من لفظه فيكون محل " أن الدين " الجر.

والثاني :أن تجعله بدلا من موضعه فيكون محلها نصب، وإنما صح البدل في المعني، لأن الدين الذي هو الإسلام قَسْطٌ وعَدْلٌ، فيكون أيضا من بدل الشئ

---

(١) ينظر معاني الفراء١/٢٠٠،وإعراب القرآن للنحاس١/٣١٦،والقرطبي ٤/٤٣،وحاشية الشهاب ٣/١٢

(٢) الكشاف١/٤١٧

(٣) البحر المحيط ٢/٤٠٥

(٤) آل عمران آية ١٩

(٥) ينظر البحر٢/٤٠٧، والنشر٢/٢٢٨، والإتحاف ص١٧٢، والحجة لابن خالويه ص ١٠٧، و الكشف ١/٣٣٨، والتبيان ٣/٤١٨، و مشكل إعراب القرآن١/١٣٠، و الطبري٣/١٤٠،و المحررالوجيز٣/٥٤.

من الشئ، وهما لعين واحدة. ويجوز أن يكون بدل اشتمال لأن الدين مشتمل علي القسط وهو العدل. وهذه التخاريج لأبي علي الفارسي [١]، وتبعه الزمخشري [٢]، وتعقبه أبوحيان بأنه أي الفارسي معتزلي فاشتمل كلامه على كلامهم من التوحيد والعدل.

وخرجها الطبري على حذف العطف، والتقدير : وأن الدين. وضعفه ابن عطيه ولم يبين وجه ضعفه، وبين أبو حيان وجه ضعفه بأنه متنافر التراكيب، مع إضمار حرف العطف.ويبقى التخريج على البدل، وهو ما ذكره أبو علي، هو الذي درج عليه غالب العلماء.

وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنشَأَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ قُرُونًا ءَاخَرِينَ ﴾ [٣].

قوله تعالي : " ثمانية أزواج " في نصبه أربعة أوجه :

أحدها وهو أحسنها أن يكون بدلا من " حمولة وفرشا "، وهو قول الفراء[٤]، والزجاج [٥]، وفيه فصل بين البدل والمبدل منه بثلاث جمل

الثاني : أنه منصوب علي البدل من محل " مما رزقكم الله ".

الثالث : أنه منصوب علي الحال، تقديره مختلفة أو متعددة، وصاحب الحال " الأنعام " فالعامل في الحال ما تعلق به الجار وهو "من".

الرابع : أنه عطف علي جنات أي أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج،ثم حذف الفعل وحرف العطف [٦].

---

(١) الحجة ٢٣/٣

(٢) الكشاف ٤١٨/١

(٣) الأنعام الآيتان ١٤٢،١٤١

(٤) معاني الفراء وإعرابه ٣٥٩/١

(٥) معاني الزجاج ٣٢٨/٢

(٦) ينظر الإملاء ٢٦٣/١ والدر المصون ١٩٢،١٩٣/٥

وقوله تعالى : ژثثثٹٹٹٹڤڤڤڤڦڦڦڦڄڄڄڄژ [١]. قوله : " إلي صراط " بدل من قوله إلي " النور " بإعادة العامل، ولا يضر الفصل بالجار والمجرور " بإذن ربهم " لأنه من معمولات العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه قوله : « لتخرج » [٢].

وقوله تعالى : ژۆۆۈۈۇۇۆۆووۇۇۅۅېېېېژ [٣]. فقوله " أن ادعوا " يجوز أن يكون بدلا من الضمير في " منه " كقول الشاعر [٤] :

علي حالة لو أن في القوم حاتما .:. علي جوده لضن بالماء حاتمِ

بجر" حاتم " الأخير بدلا من الهاء في "جوده" [٥] ويكون قد فصل بين البدل والمبدل منه بجملتين: "تنشق الأرض"و "تخر الجبال هدا ".

وقوله تعالى : ژگگگںںڻڻڻڻۀۀہہہہژ [٦]. فقوله " زهرة " بدل من" أزواجا " وذلك إما علي حذف مضاف أي ذوي زهرة، وإما علي المبالغة، جعلوا نفس الزهرة. وعلي هذا الإعراب يكون قد فصل بين البدل والمبدل منه بالجار والمجرور " منهم.

---

(١) إبراهيم آية ١

(٢) الدر المصون ٧/ ٦٥،٦٦

(٣) مريم آية ٩٠،٩١

(٤) البيت من الطويل،وهو للفرزدق في ديوانه ٢ /٢٩٧،ولسان العرب ١٢ / ١١٥ (حتم)،والمقاصد النحوية ١٨٦/٤،وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣١٧، وشرح المفصل ٦٩/٣،واللمع ص ١٧٤،٢٦٦.
الشاهد في قوله : "علي جوده لضن بالماء حاتمِ "علي رواية جر حاتم بدل من الضمير في " جوده "،حيث فصل بين البدل و المبدل منه بقوله " لضن بالماء ".

(٥) ينظر الكشاف ٥٦/٢ والبحر المحيط ٢١٩/٦ و الدر المصون ٦٤٨/٧

(٦) طه آية ١٣١

ويجوز أن تكون "زهرة" بدلا من موضع الموصول" إلي ما ". قال أبو البقاء : واختاره بعضهم [١]. وقال آخرون [٢] : لا يجوز لأن قوله"لنفتنهم" من صلة"متعنا" فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة أي" متعنا" و"لنفتنهم" وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته،وبأنه لا يقال:مررت بزيد أخاك.علي البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه بل يتوجه إليه بحرف الجر،فالبدل علي نية تكرار العامل٠

و يجوز أن تكون بدلا من محل الضمير في "به".وفيه الاعتراض في الوجه السابق [٣] وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء علي أن المبدل منه وهو الهاء في "به" في نية الطرح فيبقي الموصول بلا عائد في التقدير. ولأن الحكم في البدل مقصود به في الأصل البدلُ لا المبدل منه.وعلي هذا التقدير فإنه لو أزيل أو طرح المبدل منه وهو الهاء من"به" لكان الموصول "ما" يبقي بغير عائد وهذا ما يمنع إبدال "زهرة" من الضمير العائد علي "ما" في "به"[٤].

(١) الإملاء ٢/ ١٢٩

(٢) مكي ابن أبي طالب في المشكل ٧٩/٢ وابن هشام في المغني ١٠٧/٦

(٣) ما عدا اتباع الموصول قبل كمال صلته فإنه هناك وليس هنا.ينظر حاشية الشمني ٢١٤/٢

(٤) ينظر الدر المصون ١٢٢/٨ –١٢٤ و مغني اللبيب ١٠٦/٦–١٠٨

المبحـــث السادس

الفصـــل بـين المؤكـد والمؤكـد

جاء الفصل بين التوكيد والمؤكد في آيات من القرآن الكريم منها:
قوله تعالى : ژڭۓۇۆۈۇٴۋۋۅۉۈېېىژ [١].

فـ "يدعو" الثانية توكيد لفظي لـ " يدعو " الأولى وما بينهما فصل وما بعدها مبتدأ وخبر، وهو اختيار أبي حيان حيث قال: وأقرب التوجيهات : أن يكون " يدعو " توكيدا لـ " يدعو " الأول، واللام في " لمن " لام الابتداء، والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه "لبئس المولي" [٢]. ورُدَّ بأن التوكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل [٣].

وقوله تعالى : ژڤڤڤڤڦژ [٤]. قرأ الجمهور" كلهن " بالرفع تأكيدا للنون في" يرضين " وما بينهما فاصل. وقرأ أبو اياس حوبه بن عائذ بالنصب تأكيدا لضمير النصب في"آتيتهن" ولا فصل في هذه القراءة [٥].

وقوله تعالى : ژچچچچڇڇڍڍڌڌڎڎژ [٦]. فقد ذهب السكاكي [٧] إلي أن " باسم ربك " متعلق بـ " قرأ " الثاني. ورده السمين [٨] باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكّد.

---

(١) الحج الآيتان ١٢، ١٣.
(٢) البحر ٣٣٢/٦
(٣) أمالي ابن الحاجب ص ١١٩
(٤) الأحزاب آية ٥١
(٥) ينظر المحتسب ١٨٣/٢،و البيان ٢٧١/٢، ومعاني الزجاج ٢٣٣/٤،و الإملاء ٥٩/٢، وإعراب النحاس ٦٤٣/٢، والكشاف ٥٤٦/٢، و البحر ٢٤٤/٧.
(٦) العلق ١، ٢
(٧) مفتاح العلوم ٢٣٥،٢٣٦
(٨) الدر المصون ٢٢/١-٢٣

وأجاب ابن هشام بأن هذا سهو من السمين إذ لا توكيد هنا، بل أُمر أولا بإيجاد القراءة، وثانيا بقراءة مقيدة، ونظيره قوله تعالى : " الذي خلق * خلق الإنسان " ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا. ثم هذا الاشكال وهو الفصل بين المؤكد وتوكيده لازم للسمين علي قوله : إن الباء" متعلقه بـ " قرأ " الأولى، لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الأول، أي أنَ منع السمين التوكيد لوجود الفاصل لازم له علي تعليق " باسم ربك " با قرأ الأول فإنه أيضا لا يصح أن يكون الثاني توكيدا له لوجود الفاصل ثم لو سلم أن هذا يسمي توكيدا.

وهذا الاشكال ليس بلازم، ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كـ " مررت برجل عمرا ضاربٍ " حيث فصل " عمرا " بين الصفة " ضارب " والموصوف " رجل " فكذا في التوكيد يجوز فيه الفصل. وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في " ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن " مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفصل، أي إذا جاز الفصل بين مفردين : مؤكد ومؤكد فمن باب أولى الفصل بين الجمل [1].

(١) ينظر مغني اللبيب ٣٦٢/٦ وحاشية الشمني ٢/ ٢٤٩ وحاشية الأمير ١٦٠/٢

المبحث السابع
الفصل بين كي ومعمولها

قد يفصل بين " كي " ومعمولها، ومع ذلك يكون نصب الفعل باقيا، قال الإمام بدر الدين : قد يفصل بمعمول المعمول أو بجملة شرطية فيبقي النصب، وقال : قال الشيخ رحمه الله تعالي يعني والده : من كلامهم : جئت كي فيك أرغب، وجئت كي أن تحسن أزورَك، والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما [١].

قال أبو حيان بعد إيراده الكلام السابق : وهذا الذي اختاره المصنف وشرحه ابنه موافقا هو مذهب ثالث لم يتقدم إليه علي ما نبينه فنقول : أجمعوا علي أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ " لا " النافية كقوله تعالى : ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ژ [٢] وبما الزائدة كقول قس بن سعد بن عبادة [٣] :

أردت لكيما يعلمَ الناس أنها .:. سراويل قيس والوفود شهود

وقد يفصل بهما معا، أنشد ثعلب [٤] :

أردت لكيما لا تري لي عثرة .:. ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكملُ [٥]

---

(١) شرح التسهيل للإمام بدر الدين ١٨/٤ و شرح ناظر الجيش ص ٤١٤

(٢) الحشر آية ٧

(٣) البيت من الطويل، وهو في خزانة الأدب ٨ / ٥١٤، ولسان العرب ١١ / ٣٣٤ (سرل)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٥.
الشاهد قوله " لكيما يعلمَ " حيث عملت " كي" في الفعل، وقد فصل بينهما بـ" ما " الزائدة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ثران العكلي في خزانة الأدب ٨ / ٤٨٦، ولسان العرب ١١ / ٨ (أثل)، وبلا نسبة في الدرر ٤ / ٦٩، و همع الهوامع ٢ / ٥.
الشاهد قوله "لكيما لا ترى "حيث فصل بين "كي" ومعمولها بـ"ما"الزائدة و"لا"معا.

(٥) التذييل و التكميل ٥٥٤/٦، ٥٥٥

وأما الفصل بغير ذلك فمذهب البصريين وبعض الكوفيين أنه لا يجوز، وذهب الكسائي إلي جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم فيبطل عملها فتقول : أزورك كي والله تزورني وأكرمك كي غلامي تكرمُ، فيبطل عملها أيضا الكسائي إذا لاصقها الشرط نحو قولهم أزورك كي إن تكافئني أكرمُك، فلا عمل لـ " كي " في الشرط وجوابه، والصحيح أن الفصل بينهما في حال الاختيار لا يجوز كما لا يجوز ذلك في " أن " والعلة المانعة من الفصل بينهما هي العلة المانعة من الفصل بين " إن " ومعمولها، فإن فصل بينها وبين معمولها في حال الاضطرار لم يبطل عملها هو الاختصاص وهو باق لم يبطل، وما ذهب إليه الكسائي من ملاصقة الشرط وإبطال عملها غير محفوظ من كلام العرب [1].

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ص ٤١٤٩

المبحـــث الثامـــن

الفصل بين « أنْ » المخففة وعملها

تخفف " أنْ " المفتوحة فيبقي العمل وجوبا، لتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ولكن يجب في اسمها أن يكون مضمرا محذوفا لا مظهرا ولا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك [١]، لأن إن المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف، وذهب ابن الحاجب [٢] إلي أنه لا يكون إلا للشأن. ويجب في خبرها أن يكون جملة لاشتمالها علي المسند والمسند إليه محافظة علي الأصل حيث لا يذكر الاسم، ثم إن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج إلي فاصل. أما مع الاسمية فلأنه جئ بعد " أن " باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم، والاسم غير محتاج إلي فاصل فكذلك ما أشبهه، وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف، فالاسمية نحو قوله تعالى : ژچچچچڇڇڇڇژ [٣].

والفعلية نحو قوله تعالى : ژئمئىئيبجبحبخبمژ [٤]

والفعلية التي فعلها دعاء إما بخير نحو قوله تعالى : ژڳڳڳڳڱڱژ [٥].

أو بشر نحو قوله تعالى : ژئېئىئىئدژ [٦].

في قراءة من خفف أن وكسر الضاء [١] ويجوز الفصل فيهن.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤١.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٧.
(٣) يونس آية ١٠.
(٤) النجم آية ٣٩.
(٥) النمل آية ٨.
(٦) النور آية ٩

ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذفوا من " أنَّه " وهو أحد النونين والاسم. قال سيبويه مشيرا إلي قول الأعشي [٢] :

أن هالك كل من يحفي وينتعل

ومثل ذلك، أول ما أقول أن بسم الله، كأنه قال : أنه بسم الله، وقال أيضا واعلم أنه ضعيف في الكلام أن يقول : قد علمت أن تفعل، وقد علمت أن فعل، حتى تأتي بالسين أو قد أو بنفي لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من " أنه " فكرهوا ترك العوض [٣].

أو يجب الفصل لئلا تلتبس أنْ المخففة بأن المصدرية، فالمصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه بشئ لضعفها. ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما

---

(١) هذا مبني علي جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح.قال ابن هشام في المغني في الباب الخامس:النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية.وعَدَّ من الأول :خبر أن وضمير الشأن،ثم قال: وينبغي أن يستثني من ذلك في خبري أن وضمير الشأن.خبر أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية... مغني اللبيب ٦/٢٣٦ – ٢٤٤

(٢) عجز بيت من البسيط وصدره"في فتية كسيوف الهند قد علموا"، في ديوانه ص١٠٩، والإنصاف ص١٩٩،وتخليص الشواهد ص ٣٨٢،وخزانة الأدب٥/٤٢٦، ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١١/٣٥٣ والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ١/٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧ والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٩١، ورصف المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٨/٧١ والمقتضب ٣/٩.
الشاهد في قوله " أن هالك كل من يحفي " حيث أضمر اسم "أن " المخففة،والتقدير : أنه هالك.....والخبر جملة "كل من يحفي وينتعل هالك "، فـ " هالك " خبر مقدم لـ " كل ".

(٣) الكتاب ٣/١٦٥،١٦٤، ١٦٧

أشبهه [١].

والفصل إما بقد لأنها تقرب الماضي من الحال نحو قوله تعالى : ژئىئىئيئىژ [٢] أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى : ژڃڃڃڃڇژ [٣]، أو نفي بلا [٤] أو لن أو لم، مثال" لا " قوله تعالى : ژٻٻٻپژ [٥].

وقوله تعالى : ژٹٹٹٹٹژ [٦].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ص ١٣٧٥ والتصريح ١/ ٢٣٢،٢٣٣

(٢) المائدة آية ١١٣

(٣) المزمل آية ٢٠

(٤) قد تفصل "لا" بين المصدرية والفعل،لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل علي مواضع لا يدخلها أخواتها من حروف النفي نحو :جئت بلا مال،فإذا اتفق وقوعها بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية،فإن قيل: إن "لا" النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة في هذه الحالة لوقوعها بعد المصدرية. فالجواب:أن"لا" الداخلة بعد المخففة نافية لا غير،بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإنها زائدة نحو قوله تعالي "لئلا يعلم أهل الكتاب" المجادلة آية ٢٩. ينظر شرح الكافية للرضي ص٨٣٧، وحاشية يس ٢٣٣/١

(٥) المائدة آية ٧١٠قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم من رواية حفص وأبو جعفر "ألا تكونَ" بنصب المضارع علي جعل "أن" هي الناصبة للفعل.وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وخلف. وحماد واليزيدي والأعمش " ألا تكونُ" بالرفع وتكون "أن" علي هذه القراءة هي المخففة من الثقيلة،واسمها ضمير الشأن محذوف،والجملة المنفية في موضع الخبر لـ"أن".ينظر البحر المحيط ٣/ ٥٣٣ والإتحاف ص ٢٠٠ والعكبري ٤٥٢/١ وإعراب النحاس ٥٦٨/٥٧،٣/١.والنشر ٢٥٥/٢ وحاشية الجمل ٥١٢/١ ومعاني الفراء ١٣٥/١ والحجة لابن خالويه ص ١٣٣،١٣٤ .

(٦) طه آية ٨٩ . قال أبوحيان :الرؤية هنا بمعني العلم،ولذلك جاء بعدها أنْ المخففة من الثقيلة . البحر المحيط ٢٦٩/٦ وقراءة الجماعة بالرفع"أن لا يرجعُ"وذلك علي

ومثال " لن " قوله تعالى : ژڈڈڈڑڑڑژ [١].

ومثال " لم " قوله تعالى : ژگگگگڳڳژ [٢]. أو الفصل بلو نحو قوله تعالى : ژٹٹٹٹڻژ [٣].

وقوله تعالى : ژڑڑکککژ [٤].

وقوله تعالى : ژبمبىبيتجتحتختمژ [٥].

والحاصل أن الفعل إما مثبت وإما منفي وكل منهما إما ماضي وإما مضارع، فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله قد، وإن كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس، والمنفي إن كان ماضيا ففاصله " لا " فقط وإن كان مضارعا ففاصله " لن " أو " لم " أوْلا. وأما " لو " فإنها في الامتناع شبيه بالنافي فتدخل علي الماضي والمضارع.

جعل"أن" مخففة من الثقيلة،والتقدير:أفلا يرون أنه لا يرجعُ.وقرأ أبو حيوه وأبان وابن صبيح والزعفراني والإمام الشافعي:"أن لا يرجعَ" بنصب الفعل،جعلوا "أن" الناصبة للفعل لا المخففة.قيل: وفيه ضعف لأن "أن" الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين،وأجاز هذا الفراء وابن الأنباري.وفيها قراءة أخري عن الضبيين "أن لا يُرْجِعَ" من أرجع وبالنصب أيضا.ينظر هذه القراءات في البحر المحيط ٢٦٩/٦ ومعاني الزجاج ٣٧٣/٣ والعكبري ٩٠١/٢ ومختصر ابن خالويه ص ٨٩ وحاشية الشهاب ٦/ ٢٢٢ وحاشية الجمل ١٠٨/٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٢٥ والأزهية ص ٩ والتصريح ٢٣٣/١ وقراءة الضبيين في المخصص ١٢ /٦١ والتاج من اللسان (رجع)

(١) البلد آية ٥

(٢) البلد آية ٧

(٣) الجن آية ١٦

(٤) الأعراف آية ١٠٠

(٥) سبأ آية ١٤

المبحـــث التاســـع

الفصل بين « كأنْ » وخبرها "

تخفف "كأنْ " فيبقي عملها استصحابا للأصل،لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها كقول رؤبه [١] :

كأن وريديه رشاء خلب

وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كقول الشاعر [٢] :

ووجه مشرق اللون .. كأن ثدياه حقان

---

(١) الرجز في ملحق ديوانه ص ١٦٩،و التصريح ٢٣٤/١، و المقاصد النحوية ٢٩٩/٢،و بلا نسبة في الإنصاف ١٨٩/١، و أوضح المسالك ٣٧٥/١، وتخليص الشواهد ص ٣٩٠،و الجنى الداني ص٥٧٥، وخزانة الأدب ٤٠٠/١٠،٣٩٧،٣٩٦،٣٩٥،٣٩١، ٤١٢، و رصف المباني ص ٢١١، و شرح أبيات سيبويه ٧٥/٢، وشرح المفصل ٨٣/٨، و الكتاب ٣/ ١٦٤،١٦٥، و لسان العرب ٣٦٥/١ (خلب)،٢٣/١٣ (أنن)، و المقرب ١١٠/١.

الشاهد فيه إعمال " أن" مخففة كإعمالها مشددة،تشبيها لها بالفعل الذي يخفف، ولا يتغير عمله.

(٢) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١، و أوضح المسالك ٣٧٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩، و الجنى الداني ص ٥٧٥، و خزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠،٤٠٠،٣٩٩،٣٩٨،٣٩٤،٣٩٢،والدرر ١٩٩/٢،و شرح الأشموني ١٤٧/١، و التصريح ١٣٤/١، و شرح شذور الذهب ص ٣٦٩، وشرح قطر الندى ص١٥٨، وشرح المفصل ٨٢/٨، و الكتاب ١٣٥،١٤٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ و المنصف ١٨٢/٣، و لسان العرب ٣٠،٣٠/١٣ ٣٢ (أنن).

الشاهد قوله : "كأن ثدياه حقان " حيث خففت " كأن " و اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة اسمية،ولم يفصل بينها وبين الخبر لكونه جملة اسمية.

وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي نحو قوله تعال: ژ ئى ئى ئى ئى ئى ژ [١].

ففصل بين كأنْ " و" تغن " بلم. وبقد في الماضي المثبت نحو قول الشاعر [٢] :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر .:. بـ فمحذوفها كأنْ قد ألما

ففصل بين " كأن " و" ألما " بقد [٣].

---

(١) يونس آية ٢٤

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٩/١، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩،٤٣٠، وشرح الأشموني ١٤٨/١، و التصريح ٢٣٥/١، و شرح شذور الذهب ص ٣٦٩، والمقاصد النحوية ٣٠٦/٢.
الشاهد قوله : "كأن قد ألما " حيث أعمل كأن المخففة واسمها ضمير الشأن محذوف يعود على المحذور وخبرها جملة الفعل الماضي وفاعله، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فُصل بين "كأن" و بينها بـ "قد".

(٣) ينظر المطالع السعيدة ص ٢٣٤ وشرح الألفية للمرادي ١/ ٣٥٧ والتصريح ٢٣٤/١ وشرح التسهيل لناظر الجيش ض ١٣٨٠.

المبحـــث العاشـــــر

الفصل « بين " لا » النافية للجنس و اسمها

تعمل "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ" بشروط ذكرها النحاة من هذه الشروط: أن يكون اسمها نكرة و ألا يفصل بينها و بين اسمها بفاصل.فإذا كان اسمها معرفة تحو : لا زيد في الدار ولا عمرو، أو فصل بينها وبين اسمها فاصل نحو قوله تعالى : ﮋ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﮊ (١). أهملت ووجب تكرارها ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة و أم،والسؤال بهما لابد فيه من عاطف فكذلك الجواب.

قال سيبويه : واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد " لا " الثانية، لأنه جعل جواب : أذا عندك أم ذا ولم تجعل " لا " في هذا الموضع بمنزلة ليس،وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل. فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون " ولا يجوز : لا فيها أحد إلا ضعيفا، ولا يحسن : لا فيك خير، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا، لأن " لا " لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة لما ذكرت ذلك (٢).

وذهب الرماني إلي جواز إعمالها إذا فصل بينها وبين اسمها فاصل نحو :لا فيها رجلا، وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم نحو: لا زيدَ فيها بفتح الدال (٣).

---

(١) الصافات آية ٤٧

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٨

(٣) ينظر موصل النبيل ص ٣٨٢ وارتشاف الضرب ٢/١٧٠ و المساعد ٣/٢٤٥

وذهب المبرد [١]، وابن كيسان [٢] إلي عدم التكرار مع الفصل والمعرفة مستدلين بقول الشاعر [٣] :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت .:. ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وهذا عند الجمهور ضرورة [٤].

(١) المقتضب ٤/ ٣٥٩

(٢) ابن كيسان النحوي ص ١٧٢

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤/٤،و الدرر ٢٣٣/٢، ورصف المباني ص ٢٦١، وشرح الأشموني ١٥٥/١، وشح المفصل ١١٢/٢، والكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٣٦١/٤، والمقرب ١٨٩/١، وهمع الهوامع ١٤٨/١.
الشاهد قوله : " أن لا إلينا رجوعها " حيث لم تكرر " لا " مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤/١

المبحث الحادي عشر
الفصل بين الحال وصاحبها

جاء الفصل بين الحال وصاحبها في قوله تعالى : ژۋووۋۇۈېژ [١].

حيث ذهب الزجاج [٢]، ومكي ابن أبي طالب [٣]، وأبوالبقاء العكبري [٤]، والزمخشري [٥]، والنحاس [٦]، وابن مالك [٧]، وابن هشام [٨] إلي أن كلمة "إخوانا " حال من الضمير في الظرف في قوله " في جنات " ويجوز أن تكون حال من الفاعل في " ادخلوها " مقدرة، ويجوز أن تكون حال من الضمير المجرور بالإضافة في " صدورهم " والعامل فيها معني الإلصاق والملازمة٠ وذهب ابن عصفور [٩]، وابن الحاجب [١٠]، وأبو حيان[١١] إلي أن "إخوانا " منصوب علي المدح بفعل مقدر تقديره: أمدح إخوانا أو أعني إخوانا، ولا يجوز أن تكون حالا، لأنها إن كانت حالا من الضمير في جنات،فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجمل المتعددة،لأن قوله "ادخلوها " جملة،و" نزعنا "جملة وإن كانت حالا من الضمير في " آمنين " فهو أضعف لأن آمنين في سياق "ادخلوها " و "

---

(١) الحجر آية ٤٧
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٧٩١
(٣) المشكل ٢ /٨
(٤) التبيان ص ٧٨٣
(٥) الكشاف ٣ /٤٠٨
(٦) إعراب القرآن ٢ /٣٨٢
(٧) شرح التسهيل ٢ /٣٤٢
(٨) أوضح المسالك ٢ /٣٢٥
(٩) شرح المقرب ص ٦٣٣
(١٠) أمالي ابن الحاجب ص ١٣٠،٢٠٤
(١١) البحر المحيط ٥ /٤٤٥

ادخلوها " معمول للقول المقدر،أي يقال لهم :ادخلوها بسلام آمنين.فإذا جعلت "إخوانا " حالا من الضمير في " آمنين " وجب أن يكون في سياق القول، فتكون فاصلا بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبي وهو جملة "ونزعنا "،لأن الجملة المقولة و إن تعددت أجزاؤها في حكم المفعول الواحد أو المصدر،فإذا قطعت بعض أجزائها عن بعض كنت كالفاصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر.

هذا وإنه يلزم منه ما لزم في الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبية التي هي " نزعنا " ولو جعل " ادخلوها بسلام " هو مفعول القول دون " آمنين " وجعل " آمنبن " حالا من الضمير في "جنات " وجعل " إخوانا " حالا من الضمير في "آمنين " اندفع الضعف الأول،ولكن يجئ ضعف من جهة أن المفهوم من " آمنين " أنه حال من الضمير في " ادخلوها " فإذا جعل حالا من الضمير في " جنات " لزم خروجه عن هذا الظاهر.

وإذا كانت حالا من ضمير الفاعل في "ادخلوها " مقدرة فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء.ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في "صدورهم " لأن المضاف إليه جامد، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون في معني الفاعل أو المفعول باعتبار فعله،وغير ذلك لا يقبل التقييد،ألا تري أنك لو قلت:حصير زيد راكبا سمار.لم يستقم،لأنها سمارٌ ،سواء كان راكبا أو غير ذلك،فوقع التقييد مُفْسِداً.

وكذلك لو قلت : زيد قائما أبوك، لكان فاسدا، لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غير ذلك، فتقييده يقع مفسدا. وكذلك لو جعلت " إخوانا " حالا من الضمير في

"صدورهم " لم يستقم لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير إخوان [1].

وجعل " كلمة " إخوانا " حالا من المضاف إ ليه في قوله " صدورهم " أولي بالصواب لأن المضاف بعض المضاف إليه كقولك : أعجبني وجه الفتاة سفرة، ولسلامته من الفصل والحذف.

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ص ٢٠٤،١٣٠ والبحر المحيط ٥ /٤٤٥

المبحـــث الثانـــي عشـــر

الفصـــل بـــين المصـــدر ومعمـــوله

المصدر بمنزلة موصول، ومعموله بمنزلة صلته من حيث كان المصدر مقدرا بأن والفعل، و " أن " موصولة كالذي، لذلك لا يتقدم عليه ما كان من صلته، لأنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد. وإذا تقرر هذا، لا يجوز أن تقول : زيدا ضَرْبُك خيرٌ له. فيكون الضرب مبتدأ وهو مضاف إلي الفاعل وزيدا مفعول وخير له الخبر، فإذا قدمت زيدا علي المصدر وهو من صلته إذ كان معمولا له بطلت المسألة،

وكذلك لا يفصل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته، و المراد بالأجنبي : ألا يكون للمصدر فيه عمل، فلو قلت : أعجب ركوب الدابة زيدا عمرو، لم يجز، لأن زيدا أجنبي من المصدر الذي هو الركوب إذ لم يكن فيه تعلق وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه وهو عمرو [(١)].

فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تُلُطِّفَ له فيما يُؤمَنُ معه الخطأ و يثبت به الصواب، فمما يوهم التقديم قول الشاعر [(٢)] :

وبعض الحلم عند الجهـ .. ـل للذلة إذعانُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٧

(٢) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١،و حماسة البحتري ص ٥٦ وخزانة الأدب ٤٣١/٣،و الدرر٢٥٠/٥، و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨،وشرح شواهد المغني ٩٤٤/٢، و المقاصد النحوية ١٢٢/٣، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر ١٤٧/٦،و شرح الأشموني ٣٣٨/٢.
الشاهد قوله : " للذلة إذعان " حيث جاء ما ظاهره أن المصدر و هو قوله " إذعان " عاملا في الاسم الذي قبله وهو قوله " للذلة " وتأوله النحاة بجعل قوله " للذلة " معمولا لفعل محذوف.

فليس اللام من قوله " للذلة " متعلقا بما بعده من المصدر بل بمصدر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده،والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان.

ومما يوهم الفصل بأجنبي قول الشاعر [١] :

المَنُّ للذم داع بالعطاء فلا .:. تمنن فتلفي بلا حمد ولا مال

فالذي يسبق إلي ذهن سامع هذا البيت أن الباء الجارة لـ" العطاء " متعلقة بـ " المن " ليكون التقدير : المن بالعطاء داع للندم. وعليه مدار المعني، إلا أن ذلك التقدير ممنوع في الإعراب لاستلزامه فصلا بأجنبي بين مصدر ومعموله، وإخبارا عن موصول قبل تمام صلته. والمخلص من ذلك تعليق الباء بمحذوف كأنه قيل : المن للذم داع المن بالعطاء، فالمن الثاني بدل من المن الأول، فحُذِف وأبُقي ما يتعلق به دليلا عليه. ويجوز أن يكون " بالعطاء " متعلقا بـ " لا تمنن " أو بفعل من معناه مضمر يدل عليه الظاهر [٢].

وذهب الزمخشري إلي القول بالفصل بين المصدر ومعموله في عدد من الآيات القرآنية منها : قوله تعالى : ﴿ئۇئۆئۈئېئېئىئىئىئى﴾ [٣]. حيث جوز أن يتعلق قوله تعالي " أن تبروا " بـ " عرضة " فقال : فإن قلت بم تعلقت اللام في "

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة شرح الأشموني ٣٣٨/٢، و شرح الكافية الشافية ص ١٠٢٠،

الشاهد قوله "المن للذم داع بالعطاء "حيث تعلقت الباء في "بالعطاء" بمحذوف، كأنه قال : المن للذم داع المن بالعطاء،فـ" المن " الثاني بدل من " المن " الأول،فحذف وأبقي ما يتعلق به دليلا عليه.ولا يجوز تعليقها بالمن المذكور،ليكون التقدير : المن بالعطاء داع للذم.وإن كان المعمي عليه.لفساد الإعراب لأنه يستلزم الفصل بأجنبي بين المصدر و معموله، والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته وكلاهما محذور.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٠١٨ – ١٠٢٠

(٣) البقرة آية ٢٢٤

لأيمانكم " ؟

قلت : بالفعل أي ولا تجعلوا الله لأيمانكم برزخا وحجازا، ويجوز أن يتعلق بـ " عرضة " لما فيها من معني الاعتراض بمعني : لا تجعلوه شيئا يعترض البر، من اعتراضني كذا، ويجوز أن تكون اللام للتعليل، ويتعلق " أن تبروا " بالفعل أو بالعرضة (١).

قال أبو حيان : ولا يصح هذا التقدير، لأن فيه فصلا بين العامل والمعمول بأجنبي، لأنه علق " لأيمانكم " وهو أجنبي منهما لأنه معمول عنده لـ " تجعلوا " وذلك لا يجوز، ونظير ما أجازه : أن تقول : امرر واضرب بزيد هندا، فهذا لا يجوز، ونصوا علي أنه لا يجوز : جاءني رجل ذو فرس راكب أبلق، لما فيه من الفصل بأجنبي، والذي يظهر لي أن " أن تبروا " في موضع نصب علي إسقاط الخافض (٢).

وقوله تعالى : ژںںڻڻڻڑ (٣).

قال الزمخشري : يجوز أن يتعلق قوله تعالي " بما صبرتم " بـ" سلام " أي نسلم عليكم ونكرمكم بصبركم (٤).

واعترض عليه أبو البقاء بقوله : قوله "بما صبرتم " متعلق بما تعلق به "عليكم " و "ما " مصدرية،أي بسبب صبركم،ولا يتعلق بـ " سلام " لأنه لا يفصل بين المصدر ومعموله بالخبر (٥).

وقوله تعالى : ژچچچچڈڑ (٦). " ويل " مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه

(١) الكشاف ١/ ٤٣٦
(٢) البحر المحيط ١/ ١٨٩
(٣) الرعد آية ٢٤
(٤) الكشاف ٣/ ٣٤٩
(٥) الإملاء ٢ /٦٤
(٦) إبراهيم الآية٢

دعاء كـ " سلام عليكم " و" للكافرين " خبره، و " من عذاب " متعلق بالويل. قال الزمخشري : فإن قلت : ما وجه اتصال قوله " من عذاب شديد " بالويل ؟ قلت : لأن المعني : يولولون من عذاب شديد [١].

قال أبو حيان : ولا يجوز أن يكون قوله تعالي " من عذاب شديد " متعلقا بـ " ويل " لأنه مصدر، ولا يجوز الفصل بين المصدر وما يتعلق به [٢]. ورُدَّ بأن ذلك ممنوع حيث يتقدر المصدر بحرف مصدري وفعل.

وقوله تعالى : ژ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ژ [٣].

قال الزمخشري : قوله تعالى : " إذ تدعون " منصوب بالمقت الأول، والمعني : أنه يقال لهم يوم القيامة : كان الله يمقت أنفسكم الأمارة بالسوء والكفر،حين كان الأنبياء يدعونكم إلي الإيمان فتأبون قبوله وتختارون عليه الكفر أشد مما تمقتونهن اليوم و أنتم في النار إذا أوقعتكم فيها بأتباعكم هواهن[٤].

ورد عليه أبو حيان بأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر "أكبر من مقتكم أنفسكم ".

وقال : هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفي علي المبتدئ فضلا عمن يدعي من العجم أنه شيخ العرب والعجم [٥].

وأجاب السمين بأن مثل هذا لا يخفي علي أبي القاسم،وإنما أراد أنه دال علي ناصبه. وعلي تقدير ذلك فهو مذهب كوفي قال به، أو لأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، وأي غموض في هذا حتى ينحي عليه هذا الإنحاء ؟ ولله در

---

(١) الكشاف ٣٦٠/٢

(٢) البحر المحيط ٣٩٣/٥

(٣) غافر آية ١٠

(٤) الكشاف ٥ /٣٣٣

(٥) البحر المحيط ٧/ ٤٣٤

القائل :

حسدوا الفتي إذ لم ينالوا سعيه .:. فالقوم أعداء له و خصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها .:. كذبا وزورا : إنه لدميم

وهذا الرد قد سبقه إليه أبو البقاء فقال : ولا يجوز أن يعمل فيه "مقت الله " لأنه مصدر أُخبر عنه وهو قوله "أكبر " (١) فمن ثَمَّ أخذه أبو حيان (٢).

وقيل : العامل في " إذ " " مقتكم " الثاني، فيكون المعني : لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون. واعترض عليه بأنهم لم يمقتوا أنفسهم وقت دعائهم إلي الإيمان وإنما مقتوها يوم القيامة.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأمرين :

أحدهما : أن المراد : إذ صح كونكم تدعون مثل قوله : ژڈژ (٣)، معناه : إذا ثبت ظلمكم، أي قامت الحجة به عليكم. فعلى هذا يكون " إذ " تدعون " زمن الآخرة، أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين، فيكون إذ تدعون للدنيا، والمراد باللفظ غيرهم.

الثاني : أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضا صالح لهما (٤).

وقوله تعالى : ژچچچچچچچژ (٥).

حيث ذهب الزمخشري إلي أن " يوم " منصوب بـ " رجعه " (٦) ورده أبو

---

(١) الإملاء ٢ /٢١٧

(٢) الدر المصون ٩ /٤٦١

(٣) الزخرف آية ٣٩

(٤) أمالي ابن الحاجب ص:١٤١

(٥) الطارق الآيتان ٨، ٩

(٦) الكشاف ٦/٣٥٤

حيان لأن فيه فصلا بين الموصول ومتعلقه وهو من تمام الصلة، وهذا لا يجوز [١].

وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابا في تجاذب المعاني و الإعراب ذكر فيه أن الفصل بين المصدر ومعموله وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه ليس صحيحا من جهة الإعراب وللخروج من ذلك يقدر فعل مناسب للمعنى فقال : من ذلك قول الله تعالي " إنه علي رجعه لقادر يوم تبلي السرائر " فمعني هذا :إنه علي رجعه يوم تبلي السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب علي هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو " يوم تبلي " وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة و الموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعني مقتضيا له والإعراب مانعا منه، احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا علي ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد : يرجعه يوم تبلي السرائر. ودل (رجعه) علي (مرجعه) دلالة المصدر علي فعله ونحوه : قوله تعالي " إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون " ف " إذ " هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله " لمقت الله " أي يقال لهم : لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي " إذ " وبين الموصول الذي هو لمقت الله، فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصبا يتناول الظرف ويدل عليه [٢].

(١) البحر المحيط ٤٥٠/٨

(٢) الخصائص ٢٥٥/٣

المبحــث الثالــث عشــر

الفصــل بــين المضــاف والمضــاف إليــه

المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة،فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا إذا كان الفاصل والمضاف إليه مطلوبين للمضاف،والمضاف محتاج إليهما كليهما حيث يتقدم الفاصل على المضاف إليه بفعل قوة العلاقة المعنوية وذلك بأن يكون الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا وهذا الفصل يعد من ضرورات الشعر ولا يحسن في الاختيار وسعة الكلام (١).

وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لايتوسع في غيرهما، ولأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أومكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمه سيان فلذلك جاز إقحامها (٢).

وسمع من العرب في أشعارها الفصل بغير الظرف والجار والمجرور وذلك كالفصل بالمفعول و القسم والنداء والنعت.

وجاء الفصل بالمفعول في أفصح الكلام في القرآن الكريم في آيتين الأولى قوله تعالى : ژ ﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ژ (٣).

فقد قرأ ابن عامر : " زُيِّن " بضم الزاي وكسر الياء مبنياً للمفعول، و" قَتْلُ " رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، و" أولادَهم " نصباً على المفعول بالمصدر، و" شركائهم " خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً. وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرَّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً

---

(١) ينظر همع الهوامع ٤٣١/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣.

(٣) الأنعام الآية ١٣٧.

وأقدمهم هجرة : أمَّا علوُّ سندِه فإنه قرأ على أبي الدرداء وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمَّا قِدَمُ هجرته فإنه وُلِد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا تنبيه على خطأ مَنْ ردَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط (١).

فقد قال أبو جعفر النحاس : وهذا يعني الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره، لا يجوز في شعرٍ ولا غيره (٢).

وقال أبو علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن

عامر كان أَوْلى لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر (٣).

وقال أبو عبيد : "وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها "زُيِّن " بضم الزاي، " قتلُ " بالرفع، " أولادَهم " بالنصب، " شركائهم " بالخفض، ويتأوّلون "قتل شركائهم أولادَهم " فيفرقون بين الفعل وفاعله ". قال أبو عبيد : "ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأَوْلَى لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمِصْرَين بالعراق عليها (٤) "وقال سيبويه في قولهم " يا سارق الليلةِ أهلَ الدار " بخفض " الليلة " على التجوز وبنصب الأهل على المفعولية، ولا يجوز " يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار " إلا في شعر كراهةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ثم قال : وممَّا جاء في الشعر قد فُصل بينه وبين المجرور

(١) الدر المصون ١٦٣/٥
(٢) إعراب القرآن ٥٨٣/١
(٣) الحجة ٤١١/٣
(٤) الدر المصون ١٦٤،١٦٥/٥

قولُ عمرو بن قميئة [١].

لمَّا رأت ساتيد ما استعبرتْ.:. لله درُّ اليومَ مَنْ لامها

وذكر أبياتاً أخر. ثم قال : " وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا : " مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ " [٢].

وقال أبو الفتح ابن جني : "الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر [٣] ".

وقال مكي بن أبي طالب : "ومن قرأ هذه القراءة ونصب "الأولاد " وخفض "الشركاء " فهي قراءة بعيدة، وقد رُوِيَتْ عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف" [٤].

وقال ابن عطية رحمه الله : وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٣، والإنصاف ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤ / ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧، وشرح المفصل ٣ / ٢٠، ٧٧، والكتاب ١٧٨/١، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ (ساتيدما)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر ٢٣٢/٢، والكتاب ١٩٤/١، والامات ص ١٠٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقتضب ٣٧٧/٤. و" ساتيدما " اسم جبل قيل لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمي ساتيدما.
الشاهد فيه إضافة " درّ " إلى "من" مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة. وامتنع نصب " من " لأن " در " ليس باسم فاعل، ولا اسم فعل.

(٢) الكتاب ١٧٧/١

(٣) الخصائص ٤٠٤/٢

(٤) المشكل في إعراب القرآن ٢٩١/١.

كما قال [١] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهودي يُقارب أو يُزيل

البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام ؟ ولكنْ وجهُها على ضعفها أنها وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش [٢] :

فَزَجَجْتها بمَزَجَّةٍ زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ [٣]

وقال الزمخشري :فأغلظ وأساء في عبارته « وأمَّا قراءة ابن عامر وذكرها فشيءٌ لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سَمِجاً مردوداً كما سَمُج ورُدَّ :

..... زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

---

(١) البيت من الوافر،وهو لأبي حية النميري في الإنصاف ٤٣٢/٢،وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩،والدرر ٤٥/٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والكتاب ١٧٩/١،ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم)، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣،والخصائص ٤٠٥/٢، ورصف المباني ص ٦٥،وشرح الآشموني ٣٢٨/٢،وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣،وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥،وشرح المفصل ١٠٣/١، ولسان العرب ١٥٨/٤ (حبر)،والمقتضب ٣٧٧/٤،وهمع الهوامع ٥٢/٢.
والشاهد فيه قوله :" بكف يوما يهودي " حيث فصل بالظرف " يوما " بين المضاف و المضاف إليه.–

(٢) البيت من مجزوء الكامل بلا نسبةفي معاني القرآن للزجاج ٣ /١٦٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٨،وشرك الكافية الشافية ٩٨٥/٢، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والتبصرة والتذكرة ٢٨٩/١، والأشموني ٢٧٦/٢،وشر ح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٩/٢، والكتاب ١٧٦/١، وابن يعيش ١٨٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٣، والمقرب ٥٤/١، والإنصاف ٤٢٧/٢،وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦،٤٢٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، وليس في معاني الأخفش.
الشاهد قوله "زج القلوص أبي مزاده "حيث فصل بين المضاف "زج "و المضاف إليه "مزاده " بالمفعول "القلوص " و ذلك للضرورة.

(٣) المحرر الوجيز ١٥٧/٦

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المُعْجِز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر " الأولاد " و " الشركاء "لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوَجَدَ في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (١)

وهذه الأقوال جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابرَ، وأيضاً فقد انتصر لها مَنْ يقابلهم، وأورد من لسانِ العرب نظمِه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً.

قال أبو بكر ابن الأنباري : هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم : "هو غلامُ إن شاء الله أخيك " يريدون : هو غلام أخيك،فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل. وسمع الكسائي قول بعضهم : "إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها "أي : صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة، وفي الحديث عنه عليه السلام : "هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي " (٢) أي : تاركو صاحبي لي، تاركو امرأتي لي (٣).

وفي النشر: والحق في غير ما قاله الزمخشري،ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحق لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة المشهورة التي بلغت حد التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء

---

(١) الكشاف ٤٠١/٢، ٤٠٠

(٢) قاله صلى الله عليه وسلم في خصومة بين أبي بكر و عمر رضي الله عنهما. و الحديث في البخاري٥/٥، و٥/٦،و شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦،و التصريح ٥٨/٢، والكافية الشافية ٩٩٢/٢ وناظر الجيش ص٣٢٥٩

(٣) البيان ١ / ٣٤٢.

رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة، وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في الصحف العثماني المجمع على اتباعه [١].

وقال أبو حيان : وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب وأعجب لسوء ظن هذا الرجل

بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم [٢].

وقال ابن جني في الخصائص : باب ما يَرِد عن العربي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك : نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به : فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك مِنْ لغةٍ قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها.... فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سُمِع منه ما يخالف الجمهورَ بالخطأ ما وُجِد طريق إلى تقبُّل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده [٣].

وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثيَّة بل بطريق الأولى والأحرى لو لم تكن متواترةً فكيف وهي متواترة ؟ وقال ابن ذكوان : سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت [٤] :

---

(١) النشر ٢ / ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) البحر المحيط ٢٣٠/٤

(٣) الخصائص ٣٨٥،٣٨٧/١

(٤) البيت من البسيط،وهو للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١،وخزانة الأدب ٤٢٤،٤٢٦/٤، وسر صناعة الإعراب٢٥/١، و التصريح ٣٧١/٢، و الكتاب ٢٨/١،و المقاصد النحوية ٥٢١/٣، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف)،١٩٩/١٢ (درهم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرا العربية ص ٤٥،وتخليص الشواهد ص ١٦٩،وسر صناعة

تَنْفي يداها الحصَى في كل هاجرة .:. نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصيارِيف

بنصب " الدراهيم " وجرّ " تنقاد "، وقد روي بخفض " الدراهيم " ورفع " تنقاد " وهو الأصل وهو المشهور في الرواية.

وقال الكرماني : " قراءة ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية ".

وقد سُمِعَ ممَّنْ يُوثق بعربيته : " تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ في رَداها" (١)، أي : تَرْكُ نفسِك يوماً مع هواها سَعْيٌ في هَلاكها (٢).

وأمَّا ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجر وبالمفعول فكثير وبغير ذلك قليلٌ، فمِن الفصلِ بالظرف قولُ الشاعر (٣) :

الإعراب ٧٦٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤ وشرح ابن عقيل ص٤١٦، والمقتضب ٢٥٨/٢، ورصف المباني ص ١٢،٤٤٦،وشرح قطر الندى ص ٢٦٨.

وفي البيت شاهدان : الأول قوله"الدراهيم" حيث مطل كسرة الهاء فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

الثاني على رواية نصب كلمة "الدراهيم"وجر كلمة "تنقاد"حيث يكون فصل بين المضاف "نفي"و المضاف إليه "تنقاد" بالمفعول "الدراهيم".

(١) ينظر التذييل٢٦٧/٧ و همع الهوامع٤٣٢/٢ و ناظر الجيش ص ٣٢٥٩ والتصريح٥٨/٢.

(٢) ينظر الدر المصون ١٦٨/٥

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣، والدرر ٤٣/٥،و شرح الأشموني ٣٢٨/٢،والتصريح ٥٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٨،ولسان العرب ٤٤٧/١١ (عسل)، و المقاصد النحوية ٤٨١/٣، وهمع الهوامع ٥٢/٢.

الشاهد : قوله "كناحت يوما صخرةٍ" حيث إن قوله "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى

فَرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي... كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيل

تقديره : كناحت صخرةٍ يوماً.

وقول الآخر [١] :

قد سَأَلَتْني أمُّ عمروٍ عن ال .:. أرضِ التي تجهل أَعْلامَها

لَمَّا رَأَتْ ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ .:. للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها

تَذَكَّرَتْ أرضاً بها أهلَها .:. أخوالَها فيها وأعمامها

يريد : لله دَرُّ مَنْ لامَها اليوم. و "ساتيد ما "قيل : هو مركب والأصل : ساتي دما، ثم سُمِّي به هذا الجبلُ لأنه قُتِل عنده. قيل : ولا تبرح القتلى عنده. وقيل : "ساتيد " كلُّه اسمٌ و " ما " مزيدةٌ. ومثالُ الفصل بالجارِّ قولُه [٢] :

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له .:. إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فدعاهما

وقوله [٣] :

مفعوله وهو قوله "صخرة "،وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله "يوما ".

(١) سبق تخريج الشاهد هنا.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف ٤٣٤/٢، والدرر ٤٥/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣،ولسان العرب ١٠/١٤(أبي)، ولها = = أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر٤٥/٥، و المقاصد النحوية ٤٧٢/٣، و لدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل ٢١/٣، والكتاب ١٨٠/١،و لدرنا بنت عبعة أولدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ٢١٨/١، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥، و بلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢٩٥،٢/١، وكتاب الصناعتين ص ١٦٥
الشاهد قوله : "أخوا في الحرب مَن "حيث فصل بالجار والمجرور "في الحرب "بين المضاف "أخوا " والمضاف إليه "مَن " وهذا جائز.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦،و الإنصاف ص ٤٣٣،و خزانة الأدب ١٠٨،٤١٣/٤، ٤١٩،و الخصائص ٤٠٤/٢، وسر صناعة الإعراب ص

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا .:. أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر [1] :

فَزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ .:. زجَّ القَلوصَ أبي مزادَه

ويروى : فَزَجَجْتها فتدافعَتْ، ويُروى : فزجَجْتها متمكناً، وهذا البيت كما تقدَّم أنشده الأخفش بنصب " القلوص "فاصلاً بين المصدر وفاعله المعنوي، إلا أن الفراء قال بعد إنشاده لهذا البيت : "ونحويُّو أهل المدينة ينشدون هذا البيت يعني بنصب القلوص " قال : "والصواب : زَجَّ القلوصِ بالخفض " قلت : قوله " والصوابُ يحتمل أن يكون من حيث الرواية، أي : إن الصوابَ خَفْضُه على الرواية الصحيحة، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يُرْوَ إلا بالنصب. وقال في موضع آخر من كتابه "معاني القرآن " : وهذا مما كان يقوله نحويُّو أهلِ الحجاز ولم نجد مثله في العربية " [2].

وقال أبو الفتح : فصل بينهما بالمفعول به مع قدرته على أن يقول : زج القلوصِ أبو مزادة كقولك : "سَرَّني أكلُ الخبزِ زيدٌ " بمعنى أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، وهذا معنى قول الفراء الأول " والصواب جر القلوص " يعني ورفع الفاعل. ثم قال ابن جني : وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورةَ مع تمكُّنِه مِنْ

١٠،و شرح أبيات سيبويه ٩٢/١، والكتاب ١٦٦،٢٨٠/١٧٩،٢/١،و بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣،و رصف المباني ص٦٥،و شرح المفصل ١٠٣/١، ١٣٢/٧٧،٤/٣، و المقتضب ٣٧٦/٤.

الشاهد فيه الفصل بين المضاف "أصوات" و المضاف إليه.

(١) سبق تخريجه.

(٢) معاني الفراء ٣٥٨/١

تَرْكِها لا لشيء غيرَ الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول [1].

(١) الخصائص ٤٠٦/٢

ومن ذلك أيضاً [١] :

فإن يكنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شيءٍ .:. فإنَّ نكاحها مطرٍ حرامُ

أي : فإن نكاحِ مطرٍ إيَّاها، فلمَّا قُدِّم المفعول فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله لأنه قَدِر عليه متصلاً فلا يَعْدِلُ إليه منفصلاً. وأمَّا الفصلُ بغير ما تقدَّم فهو قليل، فمنه الفصلُ بالفاعل كقوله [٢] :

تمرُّعلى ما تستمرُّ وقد شفت .:. غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها

ففُصِل بين "غلائل "وبين " صدورها " بالفاعل وهو " عبد القيس " وبالجار وهو "منها "، ومثلُه قول الآخر [٣] :

نرى أسهماً للموت تُصْمي ولا تُنْمي.:. ولا نَزْعوي عن نقضِ أهواؤنا العزمِ

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديواه ص ١٨٩، والأغاني ٢٣٤/١٥، وأمالي الزجاجي ص٨١، وخزانة الأدب ١٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢، ٩٥٢، والتصريح ٥٩/٢، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، ومغني اللبيب ٦٧٢/٢.
الشاهد قوله " نكاحها مطر " حيث رويت كلمة " مطر " بالرفع والنصب والجر. أما الرفع فعلى أن " نكاحها " مصدر أُضيف إلى مفعوله و" مطر " فاعله، والتقدير : = = فإن نكاح مطر إياها. وأما النصب فعلى أن " نكاحها " مصدر مضاف إلى فاعله و" مطرا " مفعوله، والتقدير : فإن نكاح مطر هي. وأما الجر، وهو المراد هنا، فعلى أن " نكاح " مصدر مضاف إلى " مطر "، ويحتمل أن يكون " مطر " حينئذ، مفعولا، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف، فتطابق رواية نصب " مطر "، ويحتمل أن يكون " مطر " في هذه الرواية فاعلا، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، فتطابق رواية رفع مطر.

(٢) البيت من الطويل، وهوبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٨/٢،و خزانة الأدب ٤١٨/٤،٤١٣.

(٣) البيت من الطويل،وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٣.

فأهواؤنا فاعلٌ بالمصدر وهو " نَقْض " وقد فُصِل به بين المصدر وبين المضاف إليه وهو العزم.ومن الفصل بغير ما تقدَّم أيضاً الفصلُ بالنداء كقوله [1] :

كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

يريد : كأن بِرْذون زيدٍ يا أبا عصام. ومن الفصل أيضاً الفصلُ بالنعت كقول معاوية يخاطب به عمرو بن العاص [2] :

نَجَوْتَ وقد بَلَّ المُراديُّ سيفَه من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

وقول الآخر [3] :

ولئن حَلَفْتُ على يديكَ لأَحْلِفَنْ بيمينِ أصدقَ مِنْ يمينك مُقْسِمِ

يريد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، فشيخ الأباطح نعت لأبي طالب، فَصَلَ به بين أبي وبين طالب، ويريد : لأحلفن بيمينٍ مقسم أصدقَ مِنْ يمينك، فأصدق نعت لقوله بيمين، فصل به بين "يمين " وبين " مقسم".

وفي مجيء كل هذا دليل على أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول مَنْ قال : إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه،

---

(١) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٠٤، والدرر ٥ / ٤٧، وشرح الأشموني = = ٢ / ٣٢٩، والتصريح ٢ / ٦٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٨٠، وهمع الهوامع ٢ / ٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو في الدرر ٥ / ٤٦، والتصريح ٢ / ٥٩، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٦، وهمع الهوامع ٢ / ٥٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٣ /٤٨٤ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٣٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤.

لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة " شركائهم "بالياء "، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جَرِّ " شركائهم " فليس فيه ما يدل على نصب "أولادهم "إذ المصحفُ مهملٌ من شكل ونقط فلم يبقَ له حجةٌ في نصب الأولاد إلا النَّقْلُ المحض.

والآية الثانية التي جاء فيها الفصل بين المضاف و المضاف إليه قوله تعالى : ژگگگڳگڳگگژ [١] حيث قرأ بعض السلف [٢] بنصب "وعده " وجر " رسله ". ففصل بين المضاف "مخلف " والمضاف إليه "رسله "بالمفعول " وعده "

قال الزمخشري : وهذا في الضعف كمن قرأ : " قتل ألادَهم شركائهم"[٣].

وقال الزجاج : وهذه القراءة التي بنصب الوعد وخفض الرسل شاذة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضاف و المضاف إليه [٤].

والكلام في هذه الآية كالكلام في آية الأنعام سواء حيث ضعفها البعض وانتصر لها آخرون.

---

(١) إبراهيم آية ٤٧.

(٢) ينظر النشر ٢ / ٢٦٥، والإتحاف ص ٢١٧، والإملاء ٢ / ٧٧٤، والكشاف ١٨٥/٢، والبحر ٥ / ٤٢٧، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٥٤، وحاشية الجمل ٢ / ٥٣٣، ومعاني الزجاج ٣ /١٦٨، ومعاني الفراء ٢ /٨١، والمحرر ٨ /٢٦٦. والدر المصون ٧ / ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ص ٩٨٨، والتصريح ٥٨/٢.

(٣) الكشاف ٢ / ١٨٥.

(٤) معاني الزجاج ٣ / ١٦٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،والصلاة والسلام على من خُتمت برسالته جميع الرسالات، و على آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــد

فهذه دراسة للفصل بين المتلازمين في القرآن الكريم تناولت آيات عديدة بالدراسة والتحليل وبيان القراءات التي وردت فيها وآراء العلماء في توجيهها، وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية :

أولا : أن المراد بالمتلازمين ما لا يستقلان بإفادة المعنى كالأداة ومدخولها، والتابع ومتبوعه، والمضاف و المضاف إليه.

ثانيا : أن الفصل بين المتلازمين يكون بما هو دون الجملة كالظرف، والجار والمجرور، والمفرد، أو بجملة لها محل من الإعراب لأنها حلت محل المفرد و اتخذت لنفسها إعرابه، فالفصل بها كالفصل بالمفرد.

ثالثا : أن الفصل النحوي يختلف عن الفصل البلاغي فالفصل النحوي يكون بالمفرد أو ما هو كالمفرد، و الفصل البلاغي يكون بحذف حرف العطف.

رابعا : أن الفصل يختلف عن كل من الاعتراض و التقديم، فالاعتراض يكون بين شيئين يستقلان بإفادة المعنى كالمبتدأ و الخبر والفعل والفاعل، ويكون بجملة أجنبية على التركيب وليس لها محل من الإعراب، ولها معنى مستقل.

أما التقديم فمرتبط بمبدأ الرتبة حيث يكون لكل من المقدم و المؤخر رتبة محفوظة أو غير محفوظة، في حين يرتبط الفصل بما هو حر الرتبة

خامسا : أن الغرض من الفصل بين المتلازمين هو تقوية الكلام و تأكيده والدلالة على فصاحة المتكلم.

سادسا : أن الفصل بين المتلازمين في القرآن الكريم يكون باعتبار

القراءات القرآنية وتوجيه العلماء لهذه القراءة، فهناك قراءة يكون فيها فصل بين المتلازمين بناء على توجيه بعض العلماء بينما يوجهها آخر توجيها ليس فيه فصل.

سابعا : أن بعض العلماء وقف من القراءات التي جاء فيها الفصل بين المتلاومين موقف غريبا وصل إلى تضعيف هذه القراءة وردها وذلك كموقف الزمخشري من قراءة ابن عامر التي جاء فيها الفصل بين المتضايفين، وما حمله على ذلك إلا أنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا، لا نقلا وسماعا، و ما حمله على هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد طردية الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها، ثم إذا تنزل معه على اطراد القياس الذي ادعاه مطردا فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه. وذلك أن الفصل بين المضاف و المضاف إليه وإن كان عسيرا إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل، وهو وإن لم تكن إضافته غير محضة إلا أنه شبه بما إضافته غير محضة حتى قال بعض النحاة : إن إضافته ليست محضة لذلك، فالحاصل أن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره.و قد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف، فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره بأن يفصل بينه وبين المضاف إليه بما ليس أجنبيا عنه.

ثبت أهم المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم.

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف / الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ، تصحيح الضباع، طبع / عبد الحميد أحمد حنفي – بمصر.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، تحقيق د / رجب عثمان محمد، مراجعة أ. د / رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣- الأزهية في علم الحروف. تأليف / علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ،١٩٩٣ م.

٤ – الأشباه والنظائر للسيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٥- إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ، تحقيق د / زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م).

٦- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٧- الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم: لابن الحاجب، تحقيق /هادي حسن حمودي،عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لعبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك.تأليف / بركات يوسف هيود. راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه/يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر ١٤١٤هـ،١٩٩٤م.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب المتوفى سنة٦٤٦هـ، تحقيق/موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي – العراق.

١١- البحر المحيط.لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ،دراسة وتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود و آخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله ابن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ، تحقيق د / عبادة بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

١٣- تاج العروس من جواهر القاموس. للإمام / محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضي الواسطي الزبيدي الحنفي ، تحقيق / على شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت (١٤١٤هـ – ١٩٩٤ م).

١٤- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان الأندلسي،حققه أ.د/ حسن هنداوي – دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٥- التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس ابن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي وشركاه – القاهرة.

١٦- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

١٧- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب. للإمام / فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٤ هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

١٨- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، راجعة وضبطه وعلق عليه أ. د / محمد إبراهيم الحفناوي ، وخرج أحاديثه د / محمود حامد عثمان ، دار الحديث – القاهرة – الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني.للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة، و الأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٠- حاشية الشهاب المسماه : عناية القاضي وكفاية الراضي. للقاضي / شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عمر الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ على تفسير البيضاوي الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد المتوفى سنة ٦٩١ هـ.

٢١- حاشية العلامة الشهير و الفهامة النحرير المسماة بالمصنف من الكلام علي مغني ابن هشام، تأليف الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمنى،وبهامشه شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني – المطبعة البهية بمصر ٠

٢٢- الحجة في القراءات السبع. لابن خالوية ، تحقيق د / عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م).

٢٣- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد. تأليف / أبي على الفارسي ، تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء ، دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).

٢٤- خزانة الأدب ولب لسان العرب.تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادى،تحقيق /عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م٠

٢٥- الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق /محمد علي النجار – المكتبة العلمية.

٢٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. تأليف الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة.

٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٢٨- رصف المباني في شرح المعاني. تأليف /الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ،تحقيق د/ سعيد صالح مصطفى زعيمه – دار ابن خلدون٠

٢٩- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د / حسن هنداوي – دار العلم بدمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٣٠- شرح أشعار الهذليين.صنعه/أبو سعيد الحسن السكري، رواية أبي

الحسن علي بن عيسي النحوي عن النحوي عن أبي بكر أحمد ابن محمد الحلواني عن السكري،حققه عبد الستار أحمد فراج، وراجعه محمود محمد شاكر – مكتبة دار العروبة – القاهرة.

٣١- شرح التسهيل "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ".لابن مالك، تحقيق / محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٣٢- شرح التسهيل المسمي " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨ هـ،دراسة و تحقيق أ٠ د /علي محمد فاخر و آخرين ٠

٣٣- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق د/حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي ٠

٣٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.لابن هشام،قدم له ووضع هوامشه و فهارسه الدكتور / إميل يعقوب.دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م٠

٣٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٠ لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق / رشيد عبد الرحمن العبيدي – نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية – الطبعة الأولي ١٩٧٧ م.

٣٦- شرح الكافية الشافية. تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين ابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢هـ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٠

٣٧- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق

شرح ابن عقيل. تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ٠

٣٨- شرح المفصل. لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – بالقاهرة

٣٩- شرح ابن الناظم علي ألفية ابن مالك المتوفي سنة ٦٨٦هـ،تحقيق /محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

٤٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة – الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).

٤١- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد.دار الأندلس – الطبعة الأولي ١٩٨٠م ٠

٤٢- الفصل والاعتراض في النحو العربي. د / صالح الشاعر.

٤٣- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ٠

٤٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.تأليف /أبي القاسم الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨هـ،رتبه و ضبطه و صححه /محمد عبد السلام شاهين،دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٥هـ ١٩٩٥م٠

٤٥- ابن كيسان النحوي ، حياته ، آثاره ، آراؤه. للدكتور / محمد إبراهيم البنا.

٤٦- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن المنظور المتوفي سنة ٧١١هـ،دالا صادر – بيروت طبعة دار المعارف

– القاهرة ٠

٤٧– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها. تأليف أبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق /علي النجدي ناصف و د / عبد الحليم النجار،طبعة المجلس الأعلي للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩هـ ١٩٦٦م

٤٨– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. للقاضي / أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م)

٤٩– المسائل البصريات. لأبي علي الفارسي،تحقيق وتعليق د/شريف عبد الكريم النجار – دار عمار – الطبعة الأولي ١٢٢٤هـ – ٢٠٠٤م ٠

٥٠– المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي النحوي، دراسة ونحقيق د/ علي جابر المنصوري٠

٥١– المساعد علي تسهيل الفوائد،شرح منقح مصفي للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل علي كتاب التسهيل لابن مالك،تحقيق وتعليق د /محمد كامل بركات – جامعة أم القري – المملكة العربية السعودية – الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م٠

٥٢– مشكل في إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفي سنة ٤٣٧هـ،تحقيق /ياسين محمد السواس،دار المأمون للتراث٠

٥٣– المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي في النحو و الصرف و الخط،تحقيق د/ نبهان يس حسين.دار الرسالة للطباعة – بغداد١٩٧٧م

٥٤– معاني القرآن للأخفش. سعيد بن سعده البلخي المجاشعي. دراسة

وتحقيق د /عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م٠

٥٥- معاني القرآن.لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء المتوفي سنة ٢٠٧هـ،تحقيق د /عبد الفتاح إسماعيل شلبي. مراجعة الأستاذ /علي النجدي ناصف،دار سرور.

٥٦- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج،شرح وتحقيق /عبد الجليل عبده شلبي.عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م ٠

٥٧- معاني القرآن.لعلي بن حمزة الكسائى المتوفي سنة ١٨٩هـ،أعاد بناءه وقدم له د/ عيسي شحاته عيسي.دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ١٩٩٨م ٠

٥٨- مفاتيح الغيب. للإمام / فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٤ هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م).

٥٩- مفتاح العلوم. للإمام / أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه / نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)

٦٠- معجم القراءات.تأليف د / عبد اللطيف الخطيب،دار سعد الدين للطباعة و النشر – الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م٠

٦١- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.إعداد د / إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م٠

٦٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب.طبعة التراث العربي – الكويت ٠

٦٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية.لمحمود بن أحمد العيني،مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت ٠

٦٤- المقتصد في شرح الإيضاح.لعبد القاهر الجرجاني،تحقيق د / كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة و الإعلان العراقية – دار الرشيد ١٩٨٢م.

٦٥- المقتضب.صنعه /أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق الأستاذ /محمد عبد الخالق عضيمة،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٦٦- المقرب. تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ. تحقيق / أحمد عبد الستار الجوادي وعبد الله الجبوري ،الطبعة الأولي ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

٦٧- موصل النبيل إلي نحو التسهيل. تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه مقدمة من الباحثة / ثريا عبد السميع إسماعيل،كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٦٨- النشر في القراءات العشر. تأليف الحافظ / أبي الخير محمد محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري. المتوفى سنة ٨٣٣ هـ، أشرف علي تصحيحه /علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. للإمام جلال الدين السيوطي. تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولي ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

فهـــرس الموضـــوعات

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة.	٩١٣
التمهيد :بين الفصل والاعتراض.	٩١٦
المبحث الأول: الفاصل بين العاطف والمعطوف.	٩٢٠
المبحث الثاني: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.	٩٣٤
المبحث الثالث : الفصل بين الصفة والموصوف.	٩٤٢
المبحث الرابع : الفصل بإلا بين الصفة والموصوف.	٩٥٠
المبحث الخامس : الفصل بين البدل و المبدل منه.	٩٥٦
المبحث السادس : الفصل بين التوكيد و المؤكد.	٩٦٢
المبحث السابع :الفصل بين كي و معمولها.	٩٦٤
المبحث الثامن :الفصل بين" أن "المخففة وعملها.	٩٦٦
المبحث التاسع : الفصل بين "كأن "المخففة وخبرها.	٩٧١
المبحث العاشر : الفصل بين" لا "النافية للجنس واسمها.	٩٧٣
المبحث الحادي عشر : الفصل بين الحال وصاحبها.	٩٧٥
المبحث الثاني عشر: الفصل بين المصدر ومعموله.	٩٧٨
المبحث الثالث عشر : الفصل بين المضاف والمضاف إليه.	٩٨٤
الخاتمة.	٩٩٧
المصادر و المراجع.	٩٩٩
فهرس الموضوعات	١٠٠٨